صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن 1200 مليما

أمام فظاعة الجرائم المرتبكة في غزة

نداءات أمريكية عاجلة لكبح العدوان الصهيوني ومحاسبة نتنياهو

بعد المصادقة عليه:

مشروع قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة بين مرحب ومتحفظ

5

الجمعة 23 ماي 2025 /عدد 717

تحت مجهر «24/ 24» :
ثورة تشريعية في عالم الشغل:

تونس تخطو خطوة جريئة نحو فرض كرامة الأجير

1

موسم الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم تحت مجهر «24/24»

الترجي متعاقد مع البطولة، تألق البقلاوة وجرجيس والمتلوي، والإفريقي والصفاقسي يخيبان الآمال

17

أشويني فايشناو الوزير الاتحادي للسكك الحديدية والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات في حكومة الهند يكتب لـ«24/24»

عقيدة لا تهاون فيها
عملية سيندور استجابة سريعة ومدروسة ضد الإرهاب

الافتتاحية

محمد بن محمود

المقاومة مازالت تمتلك عديد أوراق القوة لمواجهة ما يُحاك ضدها في غزة

رغم مرور أكثر من 18 شـــهرًا على بدء العدوان الصهيوني على قطاع غزة، لا تزال المقاومة الفلســـطينية تُمثل عقدة مستعصية أمام آلة الحرب المتوحشة، ولا يزال صمودها يُربك حسابات العدو، ويمنعه من تحقيق أيٍّ من أهدافه المعلنة. لقد أراد الاحتلال أن يسحق المقاومة في أيام معدودات، وأن يُعيد هندسة الواقع الفلسطيني في القطاع بما يخدم أمنه وتفوقه، لكنه وجد نفســـه في مواجهة مشروع مقاوم ما زال ينبض بالحياة، ويســـتند إلى أوراق قوة حقيقية، لا يمكن إنكار أثرها في صمود هذه الجبهة رغم ما تعرضت له من مجازر وتدمير وتجويع.

أولى هذه الأوراق، وأقواها، هي عدالة القضية الفلسطينية. فالمقاومة لا تُدافع عن حدود وهمية، ولا عن سلطة متنازع عليها، بل عن حق شعبٍ محتل في الحياة والحرية والكرامة. هذه العدالة تظل جوهر المعركة، وهي التي تمنح المقاومة شرعية أخلاقية وسياســـية، تُحرج الاحتلال أمام الرأي العام العالمي، وتُكسب الفلسطينيين دعمًا متزايدًا في الشارع العربي والعالمي، رغم التواطؤ الرسمي الذي يُحاول طمس الحقائق وتزييف الواقع. لم يعد من السهل تسويق الرواية الصهيونية في ظل الصور اليومية للمجازر، ولم تعد الجرائم تمرّ من دون رد فعل في العواصم الغربية.

الورقة الثانية تتمثل في إرادة الصمود، وهي عنصر جوهري في معركة طويلة النفس. لقد ظن العدو أن بإمكانه تفكيك الحاضنة الشعبية للمقاومة عبر القصف والتجويع والنزوح، لكنه فوجئ بشعبٍ لم ينكسر، رغم كل ما ناله من ويلات. صحيح أن هذه الحاضنة فقدت الكثير، وأنها تعاني من ضغط غير مسبوق، لكن الثابت أنها لم تُسلّم، وأنها ما زالت تشكّل درعًا بشريًا ومعنويًا للمقاومة، حتى في أسوأ الظروف. هذا الصمود هو الذي يُربك العدو، ويفشل كل حساباته العسكرية والنفسية.

أما الورقة الثالثة، فهي وضوح هدف المقاومة. لقد طرحت المقاومة منذ البداية أهدافًا واضحة: وقف العدوان، انسحاب قوات الاحتلال، رفع الحصار، ثم إعادة الإعمار. هذه الأهداف، رغم بســـاطتها، تُعبّر عن تطلعات كل فلسطيني في القطاع والشتات. وهي التي تمنح المعركة معناها، وتجعل التضحيات مفهومة ومبرّرة، في نظر الجماهير. فلا حرب عبثية تُخاض، ولا شعارات فضفاضة تُرفع، بل أهداف ملموسة تربط المقاومة بشعبها، وتمنحها مشروعية إضافية.

وتُعدّ إرادة القتال رابع أوراق القوة لدى المقاومة، وهي الورقة التي فشـــل العدو في كسرها رغم تفوقه العســـكري والتكنولوجي. فالمقاومة لا تزال تقاتل، وتُبادر، وتُنظم الكمائن والعمليات النوعية، رغم ما فقدته من مقاتلين وعتاد. وحتى داخل الكيان، باتت التقارير تتحدث عن مخاوف من استنزاف طويل الأمد، وعن صعوبة كسر إرادة المقاتلين الفلسطينيين الذين يُجددون انخراطهم في العمل المســـلح يوما بعد يوم. إن المقاومة التي لا تفقد إرادتها تُشـــكّل خطرًا وجوديًا على الاحتلال، وهذا ما يُفسر حالة الهستيريا والارتباك في دوائر القرار الصهيونية.

الورقة الخامســـة، التي اكتسبت بُعدًا جديدًا، هي وحشـــية العدو نفســـه. لقد ارتكب الاحتلال من الفظائع ما يصعب وصفه، ظنًا منه أن الجرائم الجماعية قد تُرغم الناس على الاستسلام، فإذا بهذه الوحشية تنقلب عليه، وتتحوّل إلى أداة فضح وتعريه أمام العالم. المجازر اليومية، تدمير المستشفيات والمدارس والمخيمات، وتهجير السكان بالجملة، كل ذلك لم يُســـقط فقط صورة «الجيش الأخلاقي» التي روّجها الاحتلال، بل أجّج غضب الشارع العالمي، وحرّك المظاهرات والاحتجاجات والجامعات، وأعاد إحياء القضية الفلسطينية كقضية مركزية في الوعي الجمعي الدولي. وهكذا، أصبحت جرائم الاحتلال نفسها ورقة قوة في يد المقاومة.

ولا يمكن تجاهل ورقة الأسرى، التي تُعدّ من الأوراق التفاوضية الأساسية. تدرك المقاومة أن الاحتلال يُماطل في أي صفقة لا تُحقق له مكاسب واضحة، ولذلك اختارت أن تجعل من وقف العدوان شرطًا مبدئيًا لأي مفاوضات تبادل. هذه المعادلة المعقدة تُربك العدو، وتُثير نقمة داخلية عليه، خصوصًا مع تصاعد ضغوط عائلات الأسرى الصهاينة التي ترى حكومتها عاجزة عن استعادتهم. بالمقابل، تظهر المقاومة في صورة الجهة التي تتحكم بإيقاع هذا الملف، وتُديره من موقع القوة.

كل هذه الأوراق تُؤكد أن المقاومة، رغم الجراح والضغوط والمؤامرات، ما زالت فاعلة، بل وتُبادر إلى رســـم ملامح المعركة، لا فقط الاستجابة لها. إن التحديات التي تُواجهها المقاومة الفلسطينية في غزة هائلة، والمعركة مفتوحة على سيناريوهات معقدة، لكن المؤكد أن ما تمتلكه من أدوات وأوراق يجعلها بعيدة كل البعد عن الهزيمة. إن شعبًا يملك هذه الإرادة، وهذه القيـــادة، وهذه الرؤية، لن يُكسر، مهما طال زمن العدوان، ومهما تآمر المتآمرون. فغزة لم تنكسر، ولن تنكسر، ما دامت المقاومة متمســـكة ببوصلة الحق، ومؤمنة بعدالة قضيتها، وممسكة بأوراقها جيدًا.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

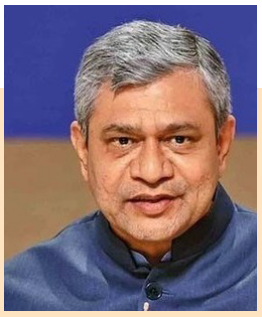

أشويني فايشناو الوزير الاتحادي للسكك الحديدية والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات في حكومة الهند يكتب لـ«24/24»

عقيدة لا تهاون فيها عملية سيندور استجابة سريعة ومدروسة ضد الإرهاب

لـــم تكن مذبحة باهالغام مجرد هجوم على أرواح بريئة، بـــل كانت اعتداءً على مبادئ البلاد. ردًا على ذلك، قررت الهند إعادة صياغة قواعد مكافحة الإرهاب. تُعدّ عملية سيندور أوضح تعبير لحكومة ناريندرا مودي عن سياسة عدم التسامح مطلقًا وعدم التهاون لحماية الأمن القومي- عقيدة مودي.

حدد رئيس الوزراء ناريندرا مودي عقيدة التعامل مـــع الإرهاب خلال خطابه المتلفز للأمة. تُرسي هذه العقيدة، التي تشكلت في ضوء الأحداث الأخيرة، إطارًا حاسمًا لاســـتجابة الهند للإرهاب والتهديدات الخارجية. وقد حرص رئيس الوزراء مودي على أن تكون كل خطوة - ابتداء من تعليق معاهدة مياه نهر الســـند إلى شن ضربات عسكرية على معسكرات الإرهاب- مُخططة بعناية ومُحددة التوقيت. وقد اختارت الحكومة الاستراتيجية على الاندفاع وهو ما منع باكســـتان والجماعات الإرهابية من توقع رد الهند. وضمنت تنفيذ عملية سيندور بمفاجأة ودقة وفعالية كاملة.

وقد صرح رئيس الوزراء مودي قائلاً: «أصبحت عملية سيندور الآن سياسة الهند الراسخة في مكافحة الإرهاب، مما يُمثل تحولاً حاسماً في نهجها الاستراتيجي»، مؤكداً أن العملية قد أرست معياراً جديداً، وقاعدةً طبيعيةً جديدةً، في إجراءات مكافحة الإرهاب. وكما ذكر في خطابه: «عملية ســـيندور ليســـت مجرد اسم، بل هي انعكاس لمشاعر ملايين الناس في البلاد».

هذه ليست المرة الأولى التي تتصرف فيها الهند بوضوح وشجاعة. فمن الضربات الدقيقة سنة 2016 إلى بالاكوت ســـنة 2019، والآن عملية ســـيندور، وضعت الهند في عهد رئيس الوزراء مودي عقيـــدةً واضحةً تُؤكد على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ضد الإرهاب وفقاً لشروط الهند. و رفعت كل خطوة سقف التوقعات وأظهرت عزم الهند على التصرف بدقة عند اســـتفزازها. ورسالة الهند للعالم أن الهمجية ســـتُقابل بقوة مُدروسة ولن يُخفى تواطؤ الدولة المجاورة في الإرهاب خلف واجهة دبلوماسية أو خطاب نووي.

فالركيزة الأساسية الأولى للعقيدة هي «الرد الحاســـم بشروط الهند». بمعنى آخر، أي هجوم إرهابي على الهند سيُقابل بردٍّ مناسب. و ستتخذ الدولة إجراءات صارمة لاجتثاث الإرهاب وضمان مُعاقبة الجناة وداعميهم.

أما الركيزة الثانية هي «عدم التســـامح مطلقًا مع الابتزاز النووي». وهـــي تُؤكد أن الهند لن ترضخ للتهديدات النووية أو الإكراه. كما تؤكد العقيدة أن أي محاولة لاســـتخدام الابتزاز النووي كغطاء للإرهاب ستُقابل بإجراءات دقيقة وحاسمة.

في حين أن الركيزة الثالثة للعقيدة هي «لا فرق بين الإرهابيين وداعميهم»، اذ ستُحاسب الهند الإرهابيين وداعميهم على حدٍ ســـواء. و تُوضح هذه العقيدة أن من يُؤوي الإرهابيين أو يُمولهم أو يدعمهم سيواجه نفس العواقب التي واجهها مرتكبوها.

كما وضع رئيس الوزراء مودي القضية في ســـياقها العالمي، مُحذرًا من أن الدول التي تدعم الإرهاب ســـينتهي بها المطاف بدمار نفســـها. وحثّ مودي هذه الدول على تفكيك بنيتها التحتية الإرهابية قبل فوات الأوان. وقال إن العقيدة الجديدة تُمثل تحولًا كبيرًا في نهج الهند تجاه الأمن القومي، وتُرسي الأســـاس لموقف حازم و حاســـم ضد الإرهاب. وأضاف أن الحكومة لا تزال ملتزمة بحماية مواطنيها وضمان بقاء سيادة الهند دون مُساس.

هذه ليست المرة الأولى التي تتصرف فيها الهند بوضوح وشجاعة. فمن الضربات الدقيقة سنة 2016 إلى بالاكوت ســـنة 2019، والآن عملية ســـيندور، وضعت الهند في عهد رئيس الوزراء مودي عقيـــدةً واضحةً تُؤكد على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ضد الإرهاب وفقاً لشروط الهند. و رفعت كل خطوة سقف التوقعات وأظهرت عزم الهند على التصرف بدقة عند استفزازها.

هذه المرة، الرســـالة من الهند واضحة لا لبس فيها- الإرهاب والتجارة لا يجتمعان. أُغلقت حدود أتاري-واجاه، وعُلقت التجارة الثنائية، وأُلغيت التأشـــيرات، وعُلّقت معاهدة مياه نهر السند. وكما قال رئيس الوزراء مودي: «لا يجتمع الماء والدم». إن التكاليف الاقتصادية والدبلوماسية لدعم الإرهاب أصبحت الآن حقيقية ومتزايدة.

ســـيتذكر التاريخ رد الهند على هجمات باهالغام بأنه كان مدروسًـــا ومبدئيًا. وسيتذكر ردنا على الإرهاب. فقد وقفت الهند بشموخ، وتحدثت بصوت واحد، وضربت بقوة واحدة. إن عملية سيندور ليست النهاية - بل هي بداية عهد جديد من الوضوح والشجاعة، وجهودنا في مكافحة الإرهاب.

الدورة الرابعة من مسابقة «الهاكاتون» بتوزر

الذكاء الاصطناعي لتنمية مستدامة في تونس

احتضن المعهد العالي للدراســـات التكنولوجية بتـــوزر الدورة الرابعة من مسابقة «الهاكاتون» حول «الذكاء الاصطناعي لتنمية مستدامة في تونس» ،المنظمة لفائدة طلبة المعهد.

وقد كان الاختيـــار على موضوع الذكاء الاصطناعـــي لأنه متداولا عالميا ويحظى بأهمية وطنية ودولية. ويهدف الهاكاتون إلى توعية الطلبة بأهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة، وتحفيزهم على البحث عن أفكار جديدة لمشـــاريع تعدّهم لبعث مؤسساتهم الخاصة أو لإيجاد فرص تشغيل في مؤسسات أخرى.

وقد ســـجلت هذه الدورة مشـــاركة 12 فريقا من الطلبـــة منها 9 فرق من المعهد العالي للدراســـات التكنولوجية بتوزر و3 فـــرق من المعهد العالي للدراســـات التكنولوجية بقبلي، وذلك ضمن المشروع العلمي لتنمية المعاهد العليا للدراســـات التكنولوجية، والذي ينفّذ بمســـاعدة عديد الشركاء من الجهة وخارجها.

وقد سعت مشـــاريع الطلبة المقدمة في الاختتام إلى حسن توظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات حياتية تهم التنمية المســـتدامة، من بينها مشروع اهتـــم بالتصرف في النفايات وتحويلها إلى وقود واســـتخراج المياه بتوظيف آليات الذكاء الاصطناعي من أجل الحفـــاظ على البيئة، إضافة إلى مشروع لمراقبة التسربات من شبكة مياه الشرب وانقطاع التيار الكهربائي بالذكاء الاصطناعي، قصد الضغط على التكاليف والحد من الطاقة المهدورة، وقدمت مشاريع أخرى حلولا مرتبطة بمراقبة مياه الري في القطاع الفلاحي لمعرفة الكميـــات التي تحتاجها النباتـــات والتصرف فيها وتقويـــة الضغط عند الضرورة بالذكاء الاصطناعي.

وكانت هذه المســـابقة فرصة للطلبة لتنميـــة مهاراتهم في ابتكار حلول للإشكاليات التنموية و البيئية وتنمية مهاراتهم الاتصالية وتقديم أفكارهم كما أنها تكتسي أهمية كبيرة في تأهيل الطلبة لبعث المؤسســـات الناشـــئة وإقناع الممولين بالفكرة، خاصة وان عددا كبيرا من الطلبة يشاركون للمرة الثانية والثالثة في المسابقة التي تهتم كل دورة منها بموضوع معيّن أغلبها في مجال الاقتصاد الأخضر.

محمد المبروك السلامي

نابل :

عدد من سائقي سيارات التاكسي الفردي يطالبون بالرخص

سماح باشا

طالب عدد من ســـائقي ســـيارات التاكسي الفردي خط نابل الحمامات بالاسراع في اســـنادهم الرخص. وقال سائق ســـيارة تاكسي فردي بنابل في تصريح لـمراسلة «24/24» بنابل انه قضى 26 سنة في العمل دون أن يتمكن من الحصول على رخصة، معبرا عن استيائه من التأخير في اصدار القائمات الأولية للراغبين في الحصول على تراخيص النقل العمومي غير المنتظم وعدم الالتزام بالتواريخ السابقة، على حد تعبيره.

بدوره افاد سائق تاكسي فردي بمعتمدية منزل تميم أن القطاع يعاني من اشكاليات عديدة مطالبا بضرورة منح الرخص لمستحقيها، وطالب في ذات السياق بضرورة ســـحب الرخص من عدد من المواطنين العاملين بالخارج الذين ليسوا في حاجة لها.

بعد مصادقة البرلمان على القانون الجديد للشغل

منظومة تشغيلية جديدة في انتظار الإصلاح الشامل

ارسى التعديل الجديد لمجلة الشغل الذي صادق عليه البرلمان فجر الأربعاء الماضي نواة منظومة جديدة للتشغيل، يمكن أن تساعد على تحقيق الموازنة بين العدالة الاجتماعية و خلق الثروة

وقد صادق البرلمان مؤخرا على قانون جديد ينظم عقود الشغل ويضع حدا لممارسات مناولة اليد العاملة، في خطوة تعتبرها الحكومة «مرحلة أولى نحو إصلاح شامل لمنظومة الشغل» يُنتظر أن تُستكمل في النصف الثاني من العام الحالي.

وجاء القانون الذي طال انتظاره، ليضع حدا لعقود الشغل الهشة ويعزز الاستقرار المهني والحقوق الاجتماعية للأجراء، ويُؤسس لمرحلة انتقالية نحو سوق شغل أكثر إنصافًا وتنظيمًا.

تكريس لعقود الشغل القارة

وينص القانون الجديد في جوهره على أن عقد الشغل يُبرم في الأصل لمدة غير محددة، مما يجعل عقود الشغل القارة هي القاعدة وليس الاستثناء، ويُسمح بإبرام عقود لمدة محددة فحسب في حالات استثنائية، مثل تغطية غياب وقتي لعامل قار أو تنفيذ أشغال موسمية أو مواجهة ضغط ظرفي في حجم النشاط، وهو ما يمثل قطيعة مع سنوات من اللجوء العشوائي إلى العقود المحددة، التي طالما وُصفت بأنها مدخل لتفكيك العلاقات المهنية وهدر لحقوق الأُجراء.

كما يمنع النص التنصيص على فترة تجربة في العقود محددة المدة، بينما يُتيح تحديد فترة تجربة لا تتجاوز ستة أشهر في العقود القارة، قابلة للتجديد مرة واحدة، وفي حال فسخ العقد خلال فترة التجربة، ينص القانون على أن أي إعادة للتعاقد بين الطرفين مستقبلاً يجب أن تكون على أساس عقد قار ودون تجربة جديدة.

ويُقر النص مبدأ تحويل العقود المحددة المدة إلى غير محددة المدة تلقائيًا إذا استمر العامل في ممارسة نشاطه بعد نهاية العقد الأصلي، مع احتفاظه بأقدميته، كما تنسحب هذه الأحكام على العقود السابقة التي لا تزال سارية أو التي انقطعت بعد تاريخ 14 مارس 2025، مما يضمن حماية أوسع للأجراء.

منع صريح لمناولة اليد العاملة

و في تحول جذري في فلسفة التشغيل، يمنع القانون الجديد مناولة اليد العاملة بشكل قاطع، باعتبارها شكلًا من أشكال الوساطة غير المنظمة في سوق العمل والتي تُنتقص من خلالها حقوق الأجراء.

ويُعد كل اتفاق بين مؤسستين يتم بموجبه وضع عمال تحت تصرف مؤسسة لا تربطها بهم علاقة شغل مباشرة، شكلاً من أشكال المناولة، ويُمنع بموجب القانون، كما يشمل هذا المنع أيضًا نشاطي الحراسة والتنظيف، اللذين غالبا ما يتم عبر شركات وسيطة.

وقد أكد المشرع أن الأجراء المنتدبين بهذه الصفة سابقًا، وخاصة في المؤسسات والمنشآت العمومية، يُعتبرون مرسمين آليًا لدى المؤسسة المستفيدة، مع احتساب كامل أقدميتهم.

وتُعتبر هذه النقطة من أبرز محاور الإصلاح الجديدة، نظرًا لما شهده القطاع من تجاوزات خلال السنوات الماضية عبر التوظيف غير المباشر الذي حرم الآلاف من حقوقهم في التغطية الاجتماعية والتدرج المهني والاستقرار الوظيفي.

ضبط العلاقة بين المؤسسات المسدية والمستفيدة

و رغم منع المناولة، فانه لم يُمنع التعاقد بين مؤسسات لإنجاز خدمات أو أشغال، شرط أن لا تتعلق هذه الخدمات بالنشاط الأساسي والدائم للمؤسسة المستفيدة، وألا يكون العمال خاضعين مباشرة لإدارتها أو مراقبتها. بهذا، يتيح القانون وجود شراكات فنية أو مهنية حقيقية، لكنه يُغلق الباب أمام «التحايل الهيكلي» على القانون باستعمال شركات الخدمات كواجهة لتشغيل الأُجراء دون التزامات حقيقية.

ومن أجل حماية حقوق العاملين في هذه الصيغة، يُحمّل القانون المؤسسة المستفيدة مسؤولية مزدوجة، فهي مسؤولة عن احترام شروط العمل والسلامة وتطبيق القوانين الاجتماعية على أعوان المؤسسة المسدية، كما لو كانوا جزءًا من مواردها البشرية، ويُفرض عليها أيضًا التثبت من خلاص الأجور وسداد مساهمات الضمان الاجتماعي في آجال محددة، وإلزام المؤسسة المسدية بتوفير ضمان مالي لتغطية أي إخلال محتمل.

وفي حال عدم كفاية هذا الضمان، تتحمل المؤسسة المستفيدة المسؤولية الكاملة عن الإيفاء بالمستحقات، ويُخوّل للأجراء ولصناديق الضمان الاجتماعي ملاحقتها مباشرة أمام القضاء. بل أكثر من ذلك، ينص القانون على أن جميع المتدخلين في العلاقة الشغلية يعتبرون مسؤولين تضامنيا تجاه العامل.

عقوبات لردع المخالفين

ولضمان تطبيق هذه الإصلاحات، أرفق المشرّع النص الجديد بمنظومة ردع قانوني تشمل خطايا مالية قد تصل إلى 10 آلاف دينار عن كل عامل يتم تشغيله بعقد غير قانوني، وتشمل العقوبات الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات القانونية والممثلين القانونيين على حد سواء، وتُضاعف في حال تكرار المخالفة، كما قد تصل العقوبات إلى السجن لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر في حالات المناولة المقنّعة.

ولم تُغفل المنظومة الجديدة معالجة الوضعيات القائمة، إذ أقرّ القانون جملة من الأحكام الانتقالية، تُلزم المؤسسات المعنية بتسوية وضعيتها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، وتحوّل العقود غير القانونية إلى عقود قارة، وتكرّس مبدأ الإدماج القسري للأجراء المتعاقدين منذ أربع سنوات أو أكثر.

نحو إصلاح شامل لمجلة الشغل

وفي تعليق له على القانون، أكد وزير الشؤون الاجتماعية، عصام الأحمر، أن «هذا النص يُمثل محطة مهمة نحو مراجعة شاملة لمجلة الشغل»، مضيفًا أن الحكومة تعتزم إحالة مشروع إصلاح شامل للمنظومة القانونية للشغل إلى البرلمان خلال النصف الثاني من السنة الجارية.

ومن المرتقب ان تمتد هذه المراجعة لتشمل المفاهيم الأساسية المرتبطة بعلاقات العمل، وأساليب المراقبة، وتنظيم سوق الشغل، والحقوق النقابية، وآليات فض النزاعات، بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد.

ويأتي هذا القانون في ظرف اقتصادي دقيق، تتزايد فيه التحديات المرتبطة بالتشغيل، وتُطرح فيه بشدة مسألة هشاشة العمل وحقوق الأجراء، خصوصًا في القطاع الخاص والمؤسسات العمومية ذات الصبغة التجارية والصناعية.

ورغم أن البعض يرى في تطبيق هذه الإصلاحات عبئا جديدا على المؤسسات، إلا أن خبراء يعتبرونها ضرورية لإعادة التوازن لعلاقة العمل، وإيقاف نزيف الشغل الهش الذي طال عشرات الآلاف من التونسيين لعقود.

باعتمادات وصلت الى مليوني دينار:

خطط لتطوير منظومة الفلاحة البيولوجية بزغوان

محمد الدريدي

خصصت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان اعتمادا بقيمة مليوني دينار لتنمية الفلاحة البيولوجية في قطاعات تربية النحل والأغنام وزراعات الحبوب والزياتين والأشجار المثمرة والدواجن، وذلك ضمن مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية المموّل من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

وسيوجّه التمويل لتكوين الفلاحين من طرف فنيي المركز الفني للفلاحة البيولوجية بشط مريم في ولاية سوسة، بمقتضى اتفاقية المبرمة مع مصالح مندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان واقتناء المعدات والتجهيزات اللازمة لكل قطاع.

وأوضح رئيس الفلاحة البيولوجية بالمندوبية، ماهر ملاوحية، في تصريح له، أنه تم تحديد 7 مناطق في ولاية زغوان لتنفيذ عناصر هذا المشروع وفقا لخصوصية كل منطقة، وهي جرادو وجلاص والزريبة العليا بمعتمدية الزريبة، والتباينية ووادي الغيران بزغوان وعين جرس بالناظور، وقرية المسين بصواف.

وأشار إلى أن مصالح المندوبية شرعت في بعث مجامع بيولوجية بمناطق التدخل للإحاطة بالفلاحين المعنيين بالمشروع وتأطيرهم، لافتا إلى أن المساحة الجملية للأراضي التي سيتم تخصيصها للغرض قدرت بحوالي 6548 هكتارا.

بعد المصادقة عليه:

مشروع قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة بين مرحب ومتحفظ

لاتـــزال فئة كبـــيرة مـــن العمال والموظفـــين في تونـــس، يعانون من ظاهـــرة التشـــغيل الهـــشّ إلى يومنا هذا، رغـــم محاولات القضـــاء عليه ورغم الإجراءات الجديـــدة المتخذة في هذا الغرض. ويقصد هنا بالتشـــغيل الهش، العمل في ظروف غير مســـتقرة وغير آمنة وذلـــك من خلال عدة طرق عـــلى غرار التشـــغيل غير الرســـمي الذي لا يتمتع فيـــه العامل بالحقوق والضمانـــات القانونيـــة والتأمينات الاجتماعيـــة، والحـــد الأدنى للأجور، وظروف العمل الصحية.

ويدخـــل في خانة التشـــغيل الهش أيضا العمل المؤقت وهو العمل بعقود مؤقتـــة أو قصيرة الأجـــل وتفتقر إلى الاستمرارية والأمان الوظيفي الممنوح للعمال في العمل الرسمي الذي يحصل فيه الترسيم بشكل نهائي.

كما يشمل التشـــغيل الهش العمل بعقـــود محددة المدة يســـتخدم فيها أصحاب العمل اتفاقيـــات كتابية أو شـــفوية محددة المدة وذلك بشـــكل متكرر لتجنب التزامات العمل الدائم، وكذلك العمل بأجور منخفضة أقل من الحد الأدنـــى المقرر أو بأجور لا تكفي لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية.

وأخيرا يشمل التشغيل الهش العمل في ظروف ســـيئة وغـــير صحية وغير آمنة في أماكـــن العمـــل، مثل نقص معدات الحماية، والبيئة غير المناسبة، وتجاهل حقوق العمال والحق النقابي وعدم الحصول على الإجازات المرضية، والإجازات الســـنوية، وظروف العمل العادلة.

هـــذا وللذكـــر فقد دعـــت أطراف حقوقية ناشـــطة في المجال ســـابقا وعلى مدار أعـــوام، إلى ضرورة ملاءمة أحكام مجلة الشـــغل مع مقتضيات السياســـات العامة للتشغيل في تونس لضمـــان حقوق العمـــال والموظفين. وثمنت أصوات نقابية وسياسية توجّه الســـلطة قصد ضمان حقوق العمال وحفظ كرامتهم، شرط تنفيذ الوعود المتفق عليها.

البرلمان يصادق على مشروع قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة

وفي هذا الإطار، صادق البرلمان فجر يوم الأربعاء 21 ماي 2025، في نهاية أشغال جلســـته العامة، على مشروع القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة برمتـــه بـــ121 موافقة واحتفاظ 4 نواب، ودون رفض. ووفق مجلس نواب الشعب، فإنّ هذا القانون يهدف إلى «تعزيز العمل اللائق وضمان الاستقرار المهني والاجتماعي للعمال من خـــلال وضع حد نهائـــي لعقود الشـــغل لمدة معيّنة، ومنع مناولة اليد العاملة التي تمثل شـــكلاً من أشكال الاســـتغلال وتهديدًا للكرامة البشرية. كما يسعى إلى ســـدّ الثغرات القانونية التي ســـمحت بالتحايل على القانون، وتكريس مبـــدأ التعاقد القار كقاعدة في العلاقـــات الشـــغلية، بالإضافة إلى تحقيق المســـاواة بين جميع العمال في الحقوق والامتيازات، إلى جانب إرساء آليات ردعية وتنظيمية لحماية الأجراء وضمان مستحقاتهم». وقد أكّد وزير الشـــؤون الاجتماعية عصام الأحمر، في تفاعلـــه مع مداخـــلات النواب، أنّ مشروع القانون الذي تمت المصادقة عليه بعد ذلك، «حرص على المحافظة على هامـــش من المرونـــة، من خلال الإبقاء على إمكانية اللجوء إلى العقود محددة المـــدّة في حالات اســـتثنائية، مثل الأنشـــطة الموســـمية أو الفترات التي تعـــرف فائضًـــا في الإنتاج داخل المؤسسات»، موضحًا في هذا الصدد أنه لا توجد أي دراسات تثبت وجود علاقة مباشرة بين الترسيم وتحقيق مردودية المؤسسة، وفق قوله.

كما أشـــار إلى أنّ مؤسسات تأجير اليد العاملة اســـتفادت مـــن الفراغ القانوني، مـــا مكّنها من النمو في ظل غياب إطار تشريعي واضح، مشـــدّدًا على أن عقود المناولة أصبحت تُستخدم كغطاء قانوني يُمكّن بعض المؤسسات من التخلّي عن صفتها كمُشغّل وبالتالي التهرّب مـــن التزاماتها تجاه الأُجراء، وفق قوله.

وفيما يتعلّق بالحـــوار الاجتماعي، أشـــار إلى أنه كان من المفترض تجديد تركيبة مجلس الحوار الاجتماعي التي انتهت منذ ســـنة 2024، إلا أن الوزارة لم تتلقّ أي طلب رسمي في هذا الاتجاه من الطرف النقابـــي المعني. أما فيما يخص تسوية الوضعيات المهنية، أكّد الوزير أن معالجة النظام العام سيتم عبر أوامر ترتيبية ستشـــمل الوظيفة العمومية والمؤسســـات والمنشـــآت العمومية، موضحًا أنه ســـيتم تسوية جميع العقـــود في القطاع العام ضمن هـــذا الإطـــار، بما في ذلـــك وضعيات عملة الحضائر في الفئة العمرية 45- 55 ســـنة، التي توجـــد حاليًا في طور التسوية.

موقف إتحاد الشغل

مـــن جهته، قـــدم الاتحـــاد العام التونسي للشـــغل، يوم 15 ماي 2025، ملاحظات مكتبه التنفيذي بخصوص مشروع القانون المتعلّق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة الذي تقدّمت به الحكومة في إطار مراجعة مجلّة الشغل ويتمّ التداول بشـــأنه على مســـتوى مجلس النواب.

وقال اتحاد الشـــغل، في بيان حمل توقيع أمينه العام نور الدين الطبوبي ونشر على موقع «الشعب نيوز» التابع للاتحاد، إنه تم «إعداد مشروع القانون بصفة أحادية ودون استشارة الطرف الاجتماعي الأكثر تمثيلًا للعمّال ودون الاستشارة المسبقة للمجلس الوطني للحوار الاجتماعـــي طبقًا لما يقتضيه الفصل الثالث مـــن القانون عدد 54 لســـنة 2017 المتعلّق بإحداث المجلس الوطني للحـــوار الاجتماعي وضبط مشمولاته وكيفية تسييره».

كما اعتبر أنّ «منهج الانفراد بإعداد مشـــاريع القوانين الاجتماعية الذي تصرّ عليـــه الحكومـــة يتعارض مع التزاماتها بمقتـــضى مصادقتها على اتفاقيات العمـــل الدولية التي تلزمها بالتشاور مع المنظمات المهنية الأكثر تمثيـــلًا للعمال ولأصحـــاب العمل في إعداد النصـــوص التشريعية في المادّة الاجتماعية»، حسب تقديره.

ويرى اتحاد الشغل أنه «على خلاف الأهـــداف المعلنة في شرح الأســـباب المقدّم من الحكومـــة رفقة المشروع فإنّ مـــشروع التنقيح المعروض يمثّل «معالجةً جزئيةً ومحـــدودةً لظاهرة التشغيل الهش بما لا يمكّن من ضمان تحقيق العمل اللائق وتكريس العدالة الاجتماعيـــة والكرامة الإنســـانية»، مشـــددًا على أنها تمثل «الأهداف التي لا يمكن ضمانها إلّا من خلال مراجعة شاملة للتشريعات الشـــغلية تتناول جميع مراحل المســـار المهني وتمس مجلة الشـــغل والاتفاقية المشـــتركة الإطاريـــة والاتفاقيـــات المشـــتركة القطاعية وســـائر النصـــوص ذات العلاقـــة بالشـــغلوالعلاقات المهنية والتشغيل والتكوين المهني والحماية الاجتماعية»، حســـب ما ورد في نص البيان.

بين نتائج الاحصاء والشروع في اعداد المخطط

منوال تنمية جديد يفرض نفسه

تبدو الفرصة ملائمة لصياغة منوال تنموي جديد يقطع مع الماضي، سيما أن النتائج الاولية لتعداد السكان قد رسمت محاور كبرى لسياسات عمومية مطلوبة يعاد طرحها مع الشروع في الندوات الاقليمية الجارية لصياغة مخطط التنمية 2026-2030.

وازاء تغير ملامح المجتمع التونسي بوتيرة متسارعة، اصبحت بلادنا بحاجة ماسة إلى منوال تنمية يستند إلى المعطيات الواقعية لا إلى التصورات المجردة، و يُبنى اساسا على ما كشفته الأرقام.

ولعل تزامن الإعلان عن نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، مع انطلاق ندوات إعداد مخطط التنمية 2026-2030، قد منح فرصة ثمينة لإعادة ترتيب الأولويات ورسم سياسات أكثر التصاقًا بواقعها الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي.

وتمثل الإحصائيات أداة حيوية في توجيه السياسات العمومية وصياغة الخطط التنموية على أسس واقعية وموضوعية، فبفضل البيانات الدقيقة التي يوفرها التعداد العام، يمكن تحديد الأولويات الفعلية لكل جهة، ورصد الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، وتوجيه الموارد بشكل أكثر عدالة ونجاعة.

كما تتيح الإحصاءات قياس مدى نجاعة السياسات السابقة، وتصحيح المسارات بناء على معطيات محينة، لا على تقديرات أو اعتبارات ظرفية، ففي ظل التحديات التنموية التي تواجهها بلادنا يكون الاستناد إلى الإحصاء أمرا حتميا لضمان نجاعة التخطيط، وتحقيق التوازن الجهوي، وبناء منوال تنمية يستجيب فعليا لمطالب المواطنين و تطلعاتهم

معطيات تدفع الى تغيير الخيارات

وكشفت النتائج الأولية لجرد السكان والسكنى عن عدد من المؤشرات المفصلية التي تعكس تحولات عميقة في بنية المجتمع. فقد بلغ عدد السكان تونس في نوفمبر 2024 نحو 11.9 مليون نسمة، مع تسجيل معدل نمو سكاني منخفض نسبيًا مقارنة بالعقود السابقة.

إلى جانب ذلك، برز التحول الحضري كمؤشر لافت؛ كاشفا عن تحول لا يُمكن أن يُدار بمنوال تنمية تقليدي ظلّ لفترة طويلة يركّز على المدن الكبرى ويُهمل محيطها أو مناطق الداخل.

أما بخصوص التفاوت الجهوي، فقد بقي أحد أبرز الإشكالات التي كرّست الفجوة التنموية بين الجهات، حيث اعادت نتائج التعداد التأكيد على هذا الواقع، من خلال مؤشرات تخص نسب الولوج إلى الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، ومستوى المعيشة، ومعدلات البطالة، و نسب الامية و التمدرس ما يجعل من التوازن الجهوي ركيزة محورية في أي مخطط مستقبلي.

و تُعدّ مراجعة الخيارات التنموية استنادًا إلى نتائج الإحصاء أمرا حيويا لضمان توجيه السياسات والموارد وفق معطيات دقيقة وواقعية، فهي تتيح فهم التحولات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة التفاوتات الجهوية، وتحديد الأولويات الحقيقية، ما يُفضي إلى تخطيط أكثر عدالة وفعالية واستدامة في مختلف المجالات.

استشراف قائم على الوقائع

وقد أطلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط منذ فترة سلسلة من الندوات الإقليمية لصياغة مخطط التنمية القادم للفترة 2026-2030. وقد أكد وزير الاقتصاد والتخطيط، سمير عبد الحفيظ، خلال إحدى الندوات ، أن هذه المرحلة من الإعداد ترتكز على تشخيص معمّق للواقع التنموي في مختلف الجهات، وعلى تشريك فعلي للمجالس الجهوية والمحلية، بما يترجم مقتضيات الاحكام الجديدة في الدستور.

كما اشار الوزير ايضا إلى ضرورة النظر في استغلال المقدرات المحلية بشكل تكاملي، سواء عبر الاستثمار العمومي أو من خلال تحفيز المبادرات الخاصة والجماعية، من قبيل الشركات الأهلية، وذلك بما يعزز القيمة المضافة الجهوية ويحدّ من الهجرة الداخلية المتزايدة نحو المدن الكبرى.

و رغم ما توفره هذه العمليةمن معطيات دقيقة ومداخل جديدة للتخطيط، فإن حجم التحديات لا يمكن التقليل من شأنه، حيث لا تزال التفاوتات الجهوية قائمة، والبطالة مستشرية خصوصا في صفوف الشباب، ومعدلات الفقر في بعض المناطق الداخلية تبعث على القلق، كما أن المنوال التنموي السابق لم يُحسن استغلال الثورة الرقمية، التي يمكن أن تمثل رافعة مهمة لتحسين الخدمات العمومية وتعزيز الشفافية وتوفير فرص شغل جديدة.

في المقابل، توفر نتائج التعداد إمكانيات مهمة لتوجيه الاستثمارات بشكل أكثر عدالة ونجاعة،فالمعطيات التفصيلية حول توزيع السكان، وحاجيات المناطق، ومستوى النفاذ إلى الخدمات، تُمكن من التخطيط وفقًا لأولويات موضوعية بعيدة عن منطق المركزية أو التسيير الفوقي.

من المؤكد أن ما بعد التعداد العام لسنة 2024 ليس كما قبله، فبوجود قاعدة بيانات موثوقة ومفصلة، لم يعد من الممكن تبرير الخيارات التنموية على أساس التقديرات أو الانطباعات. المطلوب اليوم هو منوال تنموي يُصاغ من الأسفل إلى الأعلى، يُراعي الخصوصيات الجهوية، ويُترجمها إلى فرص ملموسة عبر مشاريع مجدية وممولة ومتابعة.

وإذا كان إنجاح هذا المسار يتطلب مرافقة الإرادة السياسية بالتنفيذ، فإنه أيضا يستوجب تعبئة الموارد، ومأسسة آليات التقييم والمساءلة، وضمان استمرارية تنفيذ البرامج.

ويبدو ان التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 خطوة تأسيسية نحو تنمية قائمة على الواقع، وبين معطياته المفصلة وانطلاقة ندوات المخطط الخماسي الجديد، تكمن فرصة لتونس كي تتجاوز منوال تنمية أرهقها لعقود، وتنتقل إلى مرحلة تُبنى فيها السياسات على معطيات دقيقة، وتُصاغ الأجوبة التنموية بالشراكة مع الفاعلين المحليين والجهويين.

تحت مجهر «24/ 24» : ثورة تشريعية في عالم الشغل:

تونس تخطو خطوة جريئة نحو فرض كرامة الأجير

اعداد : مفيدة عياري

في لحظة فارقة من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، صادق مجلس نواب الشعب، على مشروع القانون عدد 16 لسنة 2025 المتعلّق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، في خطوة وُصفت بالجريئة والمفصلية في مسار إصلاح سوق العمل بتونس. القرار جاء بعد جلسة عامة ماراثونية امتدت من صباح الثلاثاء إلى الساعات الأولى من يوم الاربعاء الماضيين ، عبّر خلالها النواب تحت قبة البرلمان عن إرادة سياسية واضحة لكسر قيود الهشاشة التشغيلية وفتح أفق جديد لعلاقة أكثر عدالة بين الأجير والمؤجر.

بأغلبية ساحقة البرلمان يقول نعم لكرامة العامل

بموافقة 121 نائبًا، واحتفاظ 4 فقط بأصواتهم دون أي رفض، أُقرّ مجلس نواب الشعب هذا القانون الذي يُعدّ من أهم مشاريع القوانين الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة. جلسة التصويت لم تكن مجرد إجراء تقني، بل كانت ساحة حوار محتدم بين مختلف الرؤى، واختبارًا حقيقيًا لمدى التزام النواب بقضايا الشغالين، الذين طالما عانوا من الاستغلال، والعقود الهشة، والمناولة المقيتة التي حوّلت بعضهم إلى مجرد أدوات استهلاكية تُرمى عند أول اهتزاز في السوق.

وزير الشؤون الاجتماعية عصام الأحمر، الذي تولى عرض مشروع القانون، أكّد أنّ النص يأتي في إطار إصلاح تشريعي شامل، يُراد منه تنظيم العلاقة الشغلية بما يضمن التوازن بين حماية العامل واستمرارية المؤسسة، ويضع حدًا لفوضى التشغيل التي أضرت بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

مناولة التشغيل إلى زوال .. خطوة جريئة تنتصر للعدالة الاجتماعية

أبرز ما جاء في القانون هو الباب الثاني المتعلّق بمنع المناولة في المهام الأساسية والدائمة، سواء في القطاعين العام أو الخاص. فقد وُضع حدّ نهائي لممارسات كانت تُستغل كذريعة للتنصل من الواجبات القانونية، وتفتح المجال أمام انتهاك ممنهج لحقوق العمال. هذا الحظر لا يشمل الأعمال الظرفية أو الفنية، لكنه يفرض شروطًا صارمة تحول دون تحوّل هذه الاستثناءات إلى وسيلة للاحتيال القانوني.

ويُعد هذا الإجراء سابقة تشريعية حقيقية في تاريخ تونس، بعد سنوات من الانتقادات الحادة للمناولة بوصفها بابًا خلفيًا للهشاشة التشغيلية وتدمير الاستقرار المهني والنفسي للأجير.

عقود الشغل .. من فوضى الاستثناء إلى وضوح القاعدة

في الباب الأول من القانون، تم تكريس مبدأ أن العقد غير محدد المدّة هو الأصل، أما العقود محددة المدة فهي استثناء مشروط بظروف استثنائية مثل الارتفاع المؤقت في النشاط أو تعويض عامل متغيب. وتمّ تحديد فترة التجربة بستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، وهو ما اعتُبر خطوة نحو تحقيق توازن دقيق بين حاجة المؤسسة إلى الكفاءة، وحق العامل في الاستقرار المهني.

هذا التوجه يعكس فلسفة قانونية جديدة تُراهن على العدالة دون أن تُقصي منطق النجاعة الاقتصادية، وتعيد تعريف العلاقة الشغلية على أسس أكثر إنصافًا واستقرارًا.

تشريع بعقوبات حازمة و لا تسامح مع التلاعب بالقانون

الباب الثالث من القانون جاء صارمًا، حيث تضمّن عقوبات مالية للمؤسسات التي تخرق أحكامه، مع التنصيص على اعتبار العلاقة الشغلية مباشرة بين العامل والمؤسسة المستفيدة، حتى في حال الوساطة. كما ينص القانون على إمكانية حرمان المؤسسات المخالفة من التعاقد مع الدولة أو الاستفادة من الامتيازات.

ولأجل ضمان تطبيق سلس وفعّال، تضمّن النص أحكامًا انتقالية تُمهل المؤسسات وقتًا لتسوية وضعياتها القانونية، بما يضمن المرور إلى النظام الجديد دون ارتباك يُهدد سيرورة الإنتاج أو يشلّ العلاقات المهنية.

بين جدل تحت قبّة البرلمان وإجماع على المبادئ

الجلسة لم تخلُ من التوتر والتجاذب، ما اضطر رئيس البرلمان إبراهيم بودربالة إلى رفعها مرتين. غير أنّ التصويت النهائي كشف عن وجود إرادة جامعة لدى النواب، رغم تباين التفاصيل، على ضرورة إنهاء عبث التشغيل والمضي نحو إصلاح شامل. ورغم تقديم مقترحات تعديل متعددة، لم يُقبل منها سوى تعديل وحيد على الفصل الثامن، ما يعكس تمسكًا حكوميًا وبرلمانيًا بالتصور العام للقانون، وحرصًا على تمريره بصيغته الأصلية.

رسالة البرلمان .. الشغل ليس سلعة

خلال مداخلاتهم، عبّر أغلب النواب عن مساندتهم المطلقة لهذا المشروع، مؤكدين أنّه يمثل منعطفًا تاريخيًا في مسار تعزيز الحقوق الاجتماعية للعمال، لا سيما في ظل التدهور المتواصل لمؤشرات التشغيل، وارتفاع معدلات الهشاشة والبطالة المقنّعة. وقد شدد بعضهم على أن المصادقة على القانون ليست سوى البداية، وأن التحدي الحقيقي يكمن في حسن تطبيقه ومراقبة مدى التزام المؤسسات به.

كلمة الحكومة .. من أجل كرامة العامل دون تهديد للمؤسسة

وزير الشؤون الاجتماعية عصام الأحمر، ختم النقاش برسالة طمأنة مزدوجة: فمن جهة، أكد أن الحكومة لن تتراجع عن حماية كرامة الأجراء، ومن جهة أخرى، شدد على أن الإصلاحات لن تكون على حساب ديمومة المؤسسة أو قدرتها التنافسية، بل تهدف إلى بناء منوال تشغيل متوازن وعادل.

قانون سيُغير وجه سوق العمل التونسية

بهذا القانون، تضع تونس حدًا لمسار طويل من الارتجال في تنظيم الشغل، وتعلن دخولها في حقبة جديدة يكون فيها العقد الاجتماعي قائمًا على العدالة، لا على الاستغلال. خطوة تشريعية جريئة تنحاز للمواطن الأجير، وتؤسس لمجتمع العمل القائم على الحقوق والواجبات. ويبقى التحدي الأكبر في التنفيذ والمتابعة، لضمان ألّا يتحول النص القانوني إلى حبر على ورق، بل إلى واقع معاش يعيد الثقة والكرامة إلى عالم الشغل.

سفير الكوت ديفوار يلتقي رئيس كونكت الدولية

حل قبل أيام قليلة سعادة سفير جمهورية كوت ديفوار في تونس السيد نيامكي إي. بنيامين مالان ضيفا على مقر كونكت حيث كان في استقباله السيد طارق الشريف رئيس كونكت والسيد اصلان بالرجب رئيس كونكت وكان سعادة سفير الكوت ديفوار مرفوقا بالسيد كوتووا غنانزو، المستشار في السفارة..

و شكل هذا اللقاء فرصة لإجراء مناقشات ثرية وبناءة حول تعزيز العلاقات الاقتصادية والشراكات بين تونس والكوت ديفوار والعمل على مزيد تنظيم بعثات رجال الاعمال التونسيين الى هذا البلد الافريقي الواعد اقتصاديا وذلك على ضوء نجاح البعثة التي نظمتها كونكت الدولية الى العاصمة الايفوارية ابيدجان عام 2022 .

واكد رئيس كونكت الدولية لضيفه ان منظمته تواصل التزامها باثراء التعاون الديناميكي والمفيد للبلدين عبر السعي الى توطيد الشراكة مع العمل على ازاحة اي عوائق تمنع انسيابية التبادل الاتجاري والاستثماري بينهما اضافة الى بحث فرص التعاون بين تونس والكوت ديفوار للنفاذ الى الاسواق الواعدة في البلدان الافريقية جنوب الصحراء او في شمال القارة السمراء والعمل مع السلطات الايفوارية ومنظمة رجال الاعمال هناك من اجل تعزيز التعاون بين البلدين، من خلال مبادرات ملموسة ومستدامة.

وفي سياق تحفيز المؤسسات التونسية على الوصول الى الاسواق الافريقية في الدول المنتمية لاتفاقية «زليكاف» نظمت كونكت الدولية الاسبوع الماضي الدورة التدريبية الرابعة للشركات التونسية المصدرة وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة وتنمية الصادرات والادارة العامة للديوانة ومركز النهوض بالصادرات «سيباكس» وتم تقديم كل المعلومات اللازمة للمؤسسات التونسية المصدرة حول كيفية النفاذ الى اسواق البلدان المنتمية للـ«زليكاف» سواء على المستوى التجاري والاستثمار او المستوى القانوني.

في ولايات تطاوين وقبلي وتوزر وقابس وقفصة

متابعة سير حملة مكافحة الجراد الصحراوي

تواصلت عمليات التقصي والرصد والتدّخل ضد مجموعات الجراد الصحراوي المجنّحة وأشرطة الحوريات بالجنوب التونسي (تطاوين، مدنين، قبلي، توزر وقابس) منذ بداية ظهورها بتاريخ 12 مارس 2025، وقد بلغت المساحة الجمليّة التي تمّت مداواتها إلى غاية 16 ماي 2025 نحو 11875 هك موزّعة كالآتي:

* مداواة أرضية على مساحة 9050 هك منها 90 هك باستعمال مبيد بيولوجي شملت المناطق الحساسة ايكولوجيا (محمّية سيدي توي بولاية مدنين)

* مداواة جوية باستعمال المروحية التّابعة للشّركة الوطنيّة لحماية النباتات وذلك على مساحة 2825 هك.

وقد شاركت في العملية فرق المداواة الميدانية التّابعة للمندوبيات الجهويّة للتّنمية الفلاحيّة المعنيّة منذ 10 ماي 2025 وخمس فرق موريتانيّة للاستكشاف والمداواة أرسلتها هيئة مكافحة الجراد الصّحراوي بالمنطقة الغربيّة (قوّة التدّخل بالمنطقة) للحدّ من تكاثر وانتشار الحشرات

وتظل فرق الاستكشاف والمتابعة الميدانيّة تتابع بنسق حثيث تحرّكات هذه الآفة العابرة للحدود للقيام بالتدخّل في الوقت المناسب للحدّ من تكاثرها وانتشارها.

محمد المبروك السلامي

القيادي في المعارضة النقابية الطيب بوعايشة لـ«24/24»

الخروج من أزمة الاتحاد يتطلب تكريس الديمقراطية داخل المنظمة و الحل ينبع من القواعد لا من القيادات

سماح باشا

نفّذ المنتمون لاتحاد المعارضة النقابية يوم الأربعاء الماضي، وقفة احتجاجية بالتزامن مع انعقاد الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك للتعبير عن رفضهم لمخرجات الهيئة الإدارية المنعقدة بالحمامات، وللمطالبة برحيل كامل أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد.

وفي هذا الإطار، أكد الطيب بوعايشة القيادي في المعارضة النقابية، في تصريح لمراسلة «24 /24» بنابل ، أنّ «الرفض يأتي في إطار مواصلة مقاومة ما وصفها بالبيروقراطية المتنفذة داخل الاتحاد»، موضحا أن «إخراج الاتحاد من أزمته عن طريق هذه الهيئة الادارية يعد أمرا مستحيلا لسببين».

وأضاف أنّ «السبب الأوّل يكمن في الطرح الخاطئ للإشكال باعتبار أنّ تاريخ المؤتمر لا يُعتبر جوهر الأزمة، اذ تؤكد بعض المقترحات من داخل الهيئة الادارية إلى تقديم المؤتمر إلى سبتمبر 2026، أما السبب الثاني فيتمثّل في أعضاء الهيئة الإدارية الحالية»، وفق تعبيره.

وأشار إلى أن «الحل لا يمكن ان ينبع الا من هياكل الاتحاد وأعضاء المجلس الوطني والهياكل الجهوية والوسطى والنقابات الأساسية»، مؤكدا ان الاتحاد يواجه خطرا كبيرا قد يهدد استمراريته، منتقدا غياب الاتحاد عن تمرير قانون مجلة الشغل في مسألة المناولة رغم أنه يمثل شريحة واسعة من العمال معتبرا أن مشاغل العمال والقيادة تسير في اتجاهين مختلفين».

وشدد بوعايشة على أن «الخروج من الأزمة يتطلب تكريس الديمقراطية داخل المنظمة وأن الحل يجب أن ينبع من قواعد الاتحاد وليس من المكتب التنفيذي أو الهيئة الإدارية كما يجب أن يُبنى على استقلالية القرار النقابي عن السلطة وأي أطراف معادية للعمل النقابي». وأكد على «ضرورة إعادة النظر في جميع الخروقات والتجاوزات التي ارتُكبت بحق المنظمة فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية والقانونية»، مشيرا إلى أن مجموعة العشرة ضد الخمسة اساس معركتها حول تركيبة المكتب التنفيذي القادم وليس انقاذ الاتحاد»، وفق قوله.

وزير الاقتصاد والتخطيط بصفاقس:

المخطط التنموي 2026-2030 فرصة لإنجاز المشاريع المعطّلة

متابعة : محمد هارون

أشرف وزير الإقتصاد سمير عبد الحفيظ نهاية الأسبوع الفارط بمقر ولاية صفاقس، على إنطلاق إعداد المخطط التنموي 2026-2030 لفائدة الإقليم الرابع الذي يضم ولايات، صفاقس وسيدي بوزيد وقفصة وتوزر، والذي تضمن في جدول أعماله، كلمات افتتاحية للوزير ولولاة الإقليم الرابع ولرئيس الإقليم ثم عرضا للمنهجية المعتمدة والإطار العام لروزنامة إنجاز المخطط وكيفية الإحاطة، إضافة للإجابة عن أسئلة الأطراف المتداخلة.

وأكد وزير الاقتصاد والتخطيط، سمير عبد الحفيظ، أن المشاريع المعطلة هي إشكالية وطنية، والدولة على علم بها وهي عازمة على حلحلتها، معتبرا أن هناك تقدما في حلحلة العديد منها، وأن إنجازها لم يرتقي للمستوىالمطلوب لذلك يستوجب المزيد من العمل و الجديّة عبر انخراط كل الإدارات المعنية في القيام بواجبها من أجل حلحلتها و من أجل تحقيق نمو اقتصادي ومزيد تعزيز ثقة المواطن في مسيرة التنمية. وقد حضر أشغال هذا الملتقى كل من والي صفاقس محمد الحجري وولاة الجهات المعنية ورئيس وأعضاء مجلس الإقليم وعدد من أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب ورؤساء المجالس الجهوية للإقليم ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية وممثلو بعض الهياكل العمومية الجهوية وثلة من إطارات الوزارة.

من أجل تنمية شاملة وعادلة

ولفت وزير الاقتصاد والتخطيط، إلى أن مداخلات ممثلي المجالس المنتخبة خلال هذا الملتقى الثاني للإقليم الرابع، تعكس إطلاعهم على الإشكاليات التنموية القائمة في جهاتهم. مؤكداً على أهمية العمل على تلافي النقائص التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة و أدت إلى تفاوت بين الجهات مما يفرض الحاجة إلى إيجاد حلول ومقاربات من شأنها تحقيق تنمية شاملة وعادلة. وفي هذا الإطار، أشار وزير الإقتصاد إلى أهمية حسن اختيار البرامج والمشاريع وذلك بالتركيز على المردودية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية و على خصوصيات المجال الترابي إلى جانب إيلاء الإهتمام بالطابع الإدماجي لها مع الأخذ في الإعتبار التوازنات المالية للدولة.

تقسيم ترابي للتقارب بين المناطق الشرقية والغربية

وبيّن وزير الاقتصاد والتخطيط سمير عبد الحفيظ، أن مخطط التنمية 2026-2030 يتنزل في إطار تجسيم مقتضيات الدستور وخاصة الباب السابع منه إلى جانب مختلف النصوص القانونية والترتيبية لاسيما المتعلق منها بدور المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في المساهمة الفاعلة في بلورة التوجهات والبرامج والمشاريع التنموية بما يمكن من تحقيق الإندماج الإقتصادي و الإجتماعي والتنمية الجهوية العادلة في إطار وحدة الدولة. مشيراً، أن الهدف من التقسيم الترابي الجديد هو التقارب بين المناطق الشرقية والمناطق الغربية للأقاليم والعمل على تحقيق التكامل بينها لتحقيق التنمية ولحلحلة الإشكاليات التنموية.

التعجيل بإنجاز المشاريع

كما شدد الوزير، على أهمية الإلتزام برزنامة الإعداد والحيز الزمني المتاح لذلك، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود على جميع المستويات من المحلي إلى الجهوي فالإقليمي والوطني للتوصل إلى صيغة نهائية للمخطط مع موفى سنة 2025 ، مؤكدا على ضرورة مرافقة السلطات العمومية محليا وجهويا ومركزيا للمجالس المنتخبة

للقيام بمهامها في أفضل الظروف، من ذلك توفير ما تحتاجه من وسائل وآليات كالدراسات والإحصائيات والبيانات.

تحسين البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية

وأوضح سمير عبد الحفيظ، أنه سيتم الحرص على إحكام توجيه الاستثمار العمومي نحو تحسين البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية ودعم المبادرات بالجهات مع إيلاء الجانب الإجتماعي أولوية كبرى إلى جانب تطوير المرفق العمومي في مجالات الصحة والتعليم والنقل والإحاطة الإجتماعية بالفئات الهشة ومحدودة الدخل.

دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم

وأكد الوزير أن كل مصالح وزارة الإقتصاد والتخطيط والإدارات والهياكل العمومية المعنية، ستقوم بتوفير الدراسات والإحصائيات والبيانات إلى جانب المساندة الفنية من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم من أجل إعداد مسار مخطط التنمية وفق منهج علمي.

والي صفاقس يدعو للتدقيق في الوضع التنموي بالجهات

من جهته أكد والي صفاقس، محمد الحجري، في مستهل كلمة ألقاها بالمناسبة، في هذا السياق على أهمية دور مختلف المجالس المنتخبة المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم في إنجاح هذا التمشي الجديد الذي يرتكز بالخصوص على المشاركة الحقيقية في صياغة المخطط بصفة تصاعدية، حتى يكون المعبّر عن التطلعات المشروعة للتونسيين والتونسيات في تحسين أوضاع جهاتهم إقتصاديا وإجتماعيا. وشدد الوالي على أهمية التشخيص المعمق للوضع التنموي بالجهات وتحديد الإشكاليات الحقيقية المعطلة مع التركيز على ميزات الجهات ومقدراتها والسبل الكفيلة بحسن توظيفها في إطار التكامل، داعيا في هذا السياق إلى النظر في كافة السبل والصيغ المتاحة لاستغلال هذه المميزات سواء عبر الإستثمار العمومي أو الإستثمار الخاص أو من خلال المبادرات الجماعية، المتمثلة خاصة في الشركات الأهلية.

أول مخطط تنمية في الدستور 25 جويلية

ويعتبر مخطط التنمية 2026-2030 أول مخطط يتم إعداده في إطار تنفيذ مبادئ الدستور ومقاصده الرامية إلى تجسيد الحق في التنمية العادلة والمنصفة بين جميع الجهات والأفراد، وتم إعداد هذا المخطط في إطار مقاربة جديدة تتبوأ فيه المجالس المنتخبة دورا محوريا في اقتراح التصورات والبرامج والمشاريع التنموية الكفيلة بتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل. وتأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد التنموية من أهمها تكريس البعد المحلي والجهوي والإقليمي عبر الانطلاق من خصوصيات المعتمديات والولايات والإقليم لتحديد الإمكانيات والفرص المتاحة والمنظومات ذات الأثر والقيمة المضافة، بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والتكامل بين الجهات إلى جانب الإدماج الاجتماعي والاقتصادي عبر رسم المقترحات وفق حاجيات جميع الفئات وكذلك تجسيد المنهج التشاركي لضمان إثراء المقاربات الجديدة المقترحة مع حصر الأولويات والأهداف المرسومة وضمان حسن الإنجاز. ومن بين الأبعاد التنموية كذلك ، الرؤية الإستشرافية من خلال تحليل التحولات والتغيرات على المدى المتوسط والبعيد، لإحكام التخطيط والتكامل والشمولية من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والمجالية، إضافة إلى التناسق والفاعلية والنجاعة وذلك من خلال بلورة السياسات والبرامج على المستوى المحلي والجهوي و الإقليمي والوطني حسب الأولويات وقابلية الإنجاز، وذلك من أجل تحقيق التوازنات المالية وضمان الجدوى للمشاريع المزمع إنجازها باعتماد الدراسات الضروريّة المسبقة والمرونة والتكيف بما يتيح استجابة المخطط للتطورات والتغيرات الطارئة.

باردو

القبض على مروج مخدرات في الأوساط الشبابية

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بباردو ،اثر مداهمة أمنية، بمروج مخدرات في الأوساط الشبابية رفقة والدته، وبتفتيش مقر سكناهما تم العثور على كمية هامة من مخدر القنب الهنـــدي «الزطلة» ولفافات من مادة الكوكايين . وبعد استشـــارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس أذنت بالاحتفاظ بهما وتحرير محضرا في الغرض .

تونس

7 سنوات سجنا لكهل بسبب التدليس

حكمت هيئة الدائرة الجنائيـــة بالمحكمة الابتدائية بتونس بـ 7 سنوات ســـجنا في حق كهل حرم أشقاءه من الميراث بعد تدليس عقود ملكية عقارات والده ونسبها لنفسه. وقد وجهت للمظنون فيه تهمة التدليس ومســـك واستعمال مدلس طبقا لأحكام الفصل 55 من المجلة الجزائية.

تونس

الحكم على تكفيري بـ 14 سنة سجنا

قضت هيئـــة الدائرة الجنائية المختصـــة في النظر في قضايا الإرهاب بمحكمة الاســـتئناف بتونس ب14 ســـنة ســـجنا في حق تكفيري خطط للقيام بعمليـــة ارهابية في احدى المناطق الساحلية.

ووفق ملف القضية والأبحـــاث فإن المتهم كان يتبنى الفكر الجهادي التكفـــيري ويتواصل مع عدة عناصر إرهابية موالية لتنظيـــم داعش الإرهابي وقد مكنوه في احدى المناســـبات من فيديو لتعلم صناعة المتفجرات والأحزمة الناسفة، لذلك اقتنى مـــواد كيميائية واخرى متفجرة لصنع تلـــك المتفجرات إلا أن والدته تفطنت لـــه واخبرت الوحدات الامنية ليتم القبض عليه وافشال المخطط الإرهابي المذكور .

طبرقة

تفكيك وفاق إجرامي في مجال المخدرات

تمكنت الوحـــدات الأمنية التابعة للفرقـــة العدلية للحرس الوطني بطبرقة مـــن تفكيك وفاق إجرامي دولي، ينشـــط في مجال المخدرات بعد إلقاء القبض على أحد عناصره، وهو محلّ 10 مناشـــير تفتيش في جرائم تتعلّق بالاتجار في المواد المخدرة والسلب تحت طائلة التهديد بسلاح، بجبال هرم ،من معتمدية فرنانة بعد مداهمته في خيمة وســـط المسالك الجبلية الوعرة، بالإضافة إلى حجز كمية من المخدرات.

سوسة

حجز كمية من الدجاج المذبوح غير صالح للاستهلاك

تمكن فريق المراقبة التابع للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية سوسة من حجز كمية من الدجاج المذبوح الغير صالح للاستهلاك تقدّر بـ 915 كلغ.

وقـــد جاءت هذه العملية إثر تلقـــي مصالح الحرس البلدي بسوســـة معلومة حول وجود مسلخ عشـــوائي بأحد المناطق داخل الولاية، فتم إعلام فريق المراقبة التابع للهيئة التي قامت بالمعاينـــة والتحري، ليتبيّن أن المنتجات لا تســـتجيب لشروط الســـلامة الصحية. وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالتنسيق مع النيابة العمومية، في انتظار استكمال الأبحاث

قرمبالية

القبض على «الشبح» لص المنازل

إذن قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بقرمبالية بالاحتفاظ بمنحرف خطير يعرف ب»الشـــبح» تســـبب في أضرار لرجال أعمال وأطباء ومديرين حيث كان يتســـلل إلى منازلهم ليسطو على أموالهم و ومصوغ زوجاتهم وكشفت الأبحاث أنه قام ب 7 سرقات بلغت حصلتها 80 ألف دينار كما قام بسرقة

كميات كبيرة مـــن الذهب فاقت قيمتها الـ 200 ألف دينار. وبعد التحري معـــه تم إيقاف صائغ كان يشـــتري من عنده المسروق.

القطار

العثور على شيخ مشنوق

تم العثور على شيخ، يبلغ من العمر 61 سنة ، أصيل القطار، مشـــنوقا في منزله. وقد أذنـــت النيابة العموميـــة بالمحكمة الابتدائية بقفصة بايداع الجثة بالمستشـــفى الجهوي لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة

مدنين

انفجار شاحنة ليبية محملة بالأسمنت

سمع الأهالي، القاطنين في طريق قابس بمدنين ،على مستوى الطريق الحزامية وعلى مقربة من المدرسة النموذجية، انفجارا كبيرا نتيجـــة احتراق شـــاحنة ليبية كبـــيرة الحجم محملة بالأسمنت . ولم يسفر الانفجار على ضحايا بعد أن تمكن سائق الشاحنة من مغادرتها قبل الانفجار مع تسجيل أضرار كبيرة للشـــاحنة. وقد تولت فرق النجدة والإطفـــاء ،التابعة للإدارة الجهوية للحماية المدنية ،من إطفاء الحريق بعد إجلاء محيط الحادث.

المرسى

تفكيك شبكة لترويج المخدرات

تمكنت دورية مشتركة بين وحدات الفرقة المركزية لمكافحة المخدرات والإدارة الفرعية للاســـتعلام بإدارة الاســـتعلامات والأبحاث من تفكيك شـــبكة تقوم بترويج المواد المخدرة بجهة «البحر الأزرق» المرسى.

وأســـفرت هذه العملية عن القبض على عـــدة عناصر من الشـــبكة وحجز صفائح مـــن مخدر القنب الهندي وســـيارة ودراجة نارية يقع استغلالهما في التنقلات، ومبلغا ماليا متأتيا من عائدات الترويج.

القيروان

وفاة شخص في اصطدام حافلة نقل بدراجة نارية

جد حادث مرور بمنطقة سيدي على بن سالم، من معتمدية الشبيكة، أسفر عن وفاة شـــخص وتمثلت صورة الحادث في اصطدام حافلة لنقل التلاميـــذ، تابعة للشركة الجهوية للنقل بالقيروان، بدراجة نارية كان على متنها الهالك وتم نقل الجثة إلى المستشـــفى الجهوي لعرضها على الطـــب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة.

تونس

أحكام سجنية في حق منفذي البراكاجات

أصدرت هيئة الدائرة الجنائيـــة بالمحكمة الابتدائية بتونس أحكاما تراوحت بين 6 و10 ســـنوات سجنا في حق 3 أشخاص تخصصوا في تنفيذ البراكاجات لسواق التاكسي الفردي وافتكاك أموالهم وهواتفهم الجوالة وطعنهم بآلات حادة.

تونس

الكشف عن عصابة دولية لترويج المخدرات

نجح أعوان وإطـــارات الإدارة الفرعيّـــة لمكافحة المخدّرات بـــإدارة الشرطة العدليّة بالقرجانـــي في تفكيك عصابة دولية تنشط في مجال ترويج المخدّرات بين تونس ودولة أوروبية

وأســـفرت عملية مداهمة منزلا بحي هلال عن القبض على زوجيْن وحجـــز 310 صفيحة من الزطلـــة و 100 غراما من الكوكايين وقد تمّ إدراج بقيّة المظنون فيهم بالتفتيش والأبحاث جارية في ذات الملف.

أريج السحيري من «كان السينمائي» :

«سماء بلا أرض» يروي الهجرة بعيون النساء ويغوص في جراح لم تُفتح بعد

شاركت المخرجة التونسية أريج السحيري في الدورة 78 من مهرجان «كان» السينمائي الدولي بفيلمها الروائي الجديد «سماء بلا أرض»، ضمن قسم «نظرة ما»، مقدّمة تجربة فنية وإنسانية تنطلق من تونس، لكنها تعانق قضايا الهجرة في بعدها الكوني.

الفكرة، كما روتها السحيري في تصريحات صحفية، وُلدت من لقاء عابر مع مجموعة من النساء في تونس، بينهن صحفية جنوب إفريقية تعمل قسيسة. تقول السحيري: «حدثتني عن دور كنيستها في دعم المهاجرين... كانت لحظة إنسانية مؤثرة، ومنها بدأت أكتب قصتي. لقد كانت شرارة الإلهام».

و رغم أنّ خلفية الفيلم تنطلق من الواقع التونسي، فإن المخرجة شددت على أن القصة تتجاوز الحدود، لأنها «تعالج قضية إنسانية عالمية». و أضافت: «اعتدنا في العالم العربي أن نرى المهاجرين كعابري سبيل نحو أوروبا، لكن الفيلم يطرح سؤالًا مختلفًا: ماذا عن الذين يقررون البقاء هنا؟ ماذا عن الذين يبنون حياة جديدة في بلاد عبورهم؟».

في «سماء بلا أرض»، لا تظهر النساء كمجرد ضحايا للهجرة القسرية، بل كفاعلات، يحملن قصصًا وصوتًا ورؤية. واختارت السحيري أن تستعين بمهاجرات حقيقيات لتجسيد هذه الشخصيات، مؤكدة: «إحدى بطلات الفيلم لم تكن ممثلة، بل كانت تستعد للهجرة بطريقة غير نظامية. احتجت عامًا لإقناعها بخوض التجربة، واليوم أصبحت ممثلة حقيقية».

وعن شخصية القسيسة، التي كانت مصدر الإلهام الأول، كشفت السحيري أن من جسّدها هي ممثلة فرنسية أدّت دور امرأة جنوب إفريقية مقيمة في تونس، مشيرة إلى أن التمازج الثقافي داخل الفيلم يعكس روح تونس ومرآة السينما كما تراها.

أما من ناحية التحديات، فقد وصفت السحيري تجربتها في فيلمها الروائي الثاني – بعد «تحت الشجرة» – بأنها «صعبة ومكثفة»، مضيفة: «الواقع الذي صورناه كان حيًا ومؤلمًا، اقتربنا من جراح لم تُفتح بعد». وأردفت: «الفيلم حملني إلى مناطق حساسة... فنية و وجودية».

واختتمت حديثها بإشارة رمزية إلى الطفلة في الفيلم، التي تجسد أسئلة وجودية قاسية: «ماذا سيكون مصير طفل يُمنع من الهجرة؟ أو يُفقد في الصحراء؟ ومن يتحمل مسؤولية مصيره؟».

السينما التونسية في مهرجان «العودة»:

حين يتحوّل الفن إلى مقاومة

لا يمكن النظر إلى تتويج عدد من الأعمال التونسية في مهرجان العودة السينمائي الدولي بمعزل عن السياق السياسي والإنساني الذي يعيشه الفلسطينيون منذ أشهر، في ظل عدوان غير مسبوق على قطاع غزة. فحين تفوز أفلام تونسية بجوائز تحمل اسم «مفتاح العودة»، فإن المسألة تتجاوز التقدير الفني، لتلامس البعد الرمزي والإنساني الذي باتت تؤديه السينما العربية في زمن الأزمات.

رسالة من تونس إلى فلسطين عبر الشاشة

اختارت تونس أن تكون حاضرة بقوة في الدورة التاسعة من مهرجان العودة السينمائي، ليس بعدد المشاركات فحسب، بل أيضًا بنوعية المضامين التي تقترحها أفلامها. فيلم «آمنة» للمخرج بوسلامة الشماخ، والذي نال جائزة مفتاح العودة لأفضل فيلم روائي، مثال على كيفية تفاعل السينما التونسية مع قضايا الكرامة والهوية والانتماء دون الوقوع في المباشرة أو التقريرية. فالفيلم لا يكتفي بسرد مأساة، بل يبني عالمًا إنسانيًا تتشابك فيه الأسئلة الكبرى حول المصير، والعدالة، والحق في الوطن.

التمثيل.. بين الأداء الفني وتجسيد المعاناة

اللافت أيضًا تتويج المولدي خليفي بجائزة أفضل ممثل، مناصفة مع العراقي أسعد عبد المجيد، ما يطرح سؤالاً حول طبيعة الأدوار التي لامست لجان التحكيم. إنها ليست مجرّد أدوار تمثيلية بقدر ما هي تجسيد لحالات وجودية تعاني من القهر، التهجير، والانتظار الطويل. هنا يصبح الممثل شاهدًا على المأساة، لا فقط ناقلًا لها، ويصبح الأداء فعلًا مقاومًا.

السينما التونسية... مرآة مجتمعية وقضية عابرة للحدود

في ظل هذه المتغيرات، تؤكّد السينما التونسية أنها تجاوزت الطابع المحلي أو التجريبي، لتغدو صوتًا قادرًا على التعبير عن هموم المنطقة بأكملها. ففوز فيلم «الباص» بجائزة أفضل تصوير، وفوز الطفلة شذى الجملي بجائزة أفضل تمثيل عن فيلم «قبل سقوط الثلج»، يندرجان ضمن هذا الإطار الذي تلتقي فيه الطفولة بالحرب، والتقنيات السينمائية بالألم الإنساني.

بين الجمالية والرؤية... أين تقف السينما العربية اليوم؟

التحول اللافت في السينما التونسية، وامتداده إلى مهرجانات مثل العودة، يعيد رسم المشهد العربي برمته. لم تعد المهرجانات تكتفي بتقدير الجماليات البصرية أو النصوص المحكمة، بل باتت تبحث عن سرديات صادقة، تمسّ المشاهد العربي في وجدانه الجمعي. وهنا تكمن أهمية مهرجان كـ«العودة»، الذي لا يكتفي بعرض الأفلام بل يجعل من كل مشاركة موقفًا.

السينما كأداة مقاومة

ما فعله مهرجان العودة هو تأكيد ما بات يترسخ تدريجيًا: أن السينما ليست فقط فنًا بصريًا، بل يمكن أن تكون فعلًا سياسيًا، وشكلًا من أشكال المقاومة. و قد جاءت هذه الدورة لتقول إن الكاميرا قد تكون أقوى من الرصاصة حين تصوّب نحو الحقيقة. وفي هذا السياق، تظهر السينما التونسية كواحدة من أكثر التجارب العربية انسجامًا بين الإبداع والالتزام.

من التضامن إلى التأثير

لا شك أن فوز السينما التونسية بعدة جوائز في مهرجان دولي يحتفي بفلسطين يحمل دلالات عميقة. إنه اعتراف بدور الفنان العربي في لحظة تاريخية شديدة التأزم، ودعوة إلى أن تكون الشاشة العربية مرآة حقيقية للواقع، لا مجرد مساحة للفرجة. وبين التتويج والتضامن، ترسم السينما التونسية اليوم خطاً واضحاً: الفن موقف، والموقف التزام، والالتزام طريق نحو التغيير.

ريم حمزة

الانتحار في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي:

لعنة غزة تطارد القتلة والمجرمين

محمد بن محمود

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة في أكتوبر 2023، تشهد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ظاهرة متفاقمة من الانهيار النفسي والاضطرابات العقلية التي لم تعد تخفى على المراقبين، حتى داخل الأوساط الإعلامية العبرية. من أبرز تجليات هذا الانهيار تزايد حالات الانتحار في صفوف الجنود، خاصة من شاركوا في العمليات العسكرية الدموية على أرض غزة. وقد وصفت بعض وسائل الإعلام العبرية الوضع بأنه أزمة غير مسبوقة في تاريخ الجيش الإسرائيلي.

تشير الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية إلى أن 38 جنديا على الأقل أقدموا على الانتحار بين عامي 2023 و2024، وهو رقم قياسي لم يُسجل منذ عقود. وفي عام 2024 وحده، انتحر 21 جنديا، غالبيتهم من جنود الاحتياط الذين تم استدعاؤهم للمشاركة في القتال داخل غزة. أما في عام 2023، فسُجلت 17 حالة انتحار، سبع منها وقعت بعد اندلاع الحرب مباشرة. هذه الأرقام دفعت عددا من المحللين الإسرائيليين إلى دق ناقوس الخطر، والتأكيد على أن العدو الأخطر على الجنود لم يعد في نفق أو في كمين، بل يقيم في عقولهم.

ذكريات الحرب والكوابيس تلاحق الجنود

لم تقتصر الظاهرة على أرقام صماء، بل تعددت القصص الفردية التي تكشف حجم الألم النفسي والمعاناة التي يعيشها الجنود. أحد المنتحرين ترك رسالة كتب فيها: لا أستطيع التخلص من صرخات الأطفال في خانيونس. كلما أغمضت عيني، سمعت أنينهم. قصة كهذه تلخص المأساة الأخلاقية التي يحملها الجنود في ذاكرتهم، وتكشف فشل المؤسسة العسكرية في توفير حماية نفسية لأفرادها، خاصة بعد أن وجد كثير منهم أنفسهم في مواجهة مشاهد قتل مروعة، ودمار واسع، ورفض داخلي لما ارتكبوه بأيديهم.

المحللون النفسيون الإسرائيليون بدأوا منذ الشهور الأولى للحرب في التحذير من أزمة الصدمة النفسية (PTSD) بين الجنود، حيث يعاني كثيرون منهم من الكوابيس، الانعزال الاجتماعي، القلق الحاد، والاكتئاب الحاد. تشير تقارير داخلية إلى أن نحو 30% من الجنود العائدين من غزة طلبوا المساعدة النفسية خلال الأشهر الأولى من الحرب، وهو رقم كبير وغير مسبوق.

في محاولة لمواجهة هذه الأزمة، افتتح الجيش الإسرائيلي خطا ساخنا للدعم النفسي يعمل على مدار الساعة، وقد تلقى أكثر من 3900 مكالمة منذ بداية الحرب. كما استُدعي أكثر من 800 ضابط احتياطي متخصص في الصحة النفسية لتقديم الاستشارات النفسية في قواعد الجيش المختلفة. إلا أن هذه الخطوات لم تُقنع كثيرين بجدواها، خاصة مع تزايد الانتقادات داخل الصحافة العبرية بشأن قصور المؤسسة العسكرية في الاستعداد لما وصفوه بالارتدادات النفسية لحرب طويلة وقاسية وغير محسومة سياسيا.

الجيش غير مؤهل نفسيا وأخلاقيا لحرب المدن

من جهتها، اعتبرت صحيفة هآرتس أن الجيش لم يُعدّ جنوده لمواجهة واقع حرب المدن، ولم يهيئهم لاحتمال خوض معارك وسط المدنيين، حيث يختلط المقاتل بالطفل، والمسلح بالأم. وتضيف أن هذا الواقع يولّد صراعا أخلاقيا داخليا لدى الجنود، خاصة من لم يتمتعوا بتدريب كاف أو خلفية أيديولوجية متطرفة تجعلهم يرون في كل فلسطيني هدفا. هؤلاء تحديدا هم الأكثر عرضة للانهيار.

صحيفة معاريف العبرية ذهبت أبعد من ذلك، حين نقلت عن ضابط كبير في الجيش قوله: عدد من الجنود لا يريدون العودة إلى الجبهة حتى لو واجهوا السجن العسكري. إنهم منهارون من الداخل. يشعرون أنهم لم يعودوا كما كانوا قبل الحرب.

أما المحلل العسكري ألون بن دافيد، فاعتبر أن لعنة غزة تلاحق الجيش حتى في قواعده ومنازله، مضيفا أن الحرب على غزة لم تكن مجرد حملة عسكرية، بل اختبارا أخلاقيا فشل فيه كثيرون، وعادوا بقلوب مكسورة وعقول مضطربة.

هذه التصريحات والاعترافات تعكس تحولا نوعيا في صورة الجيش الذي طالما سعى لتصدير نفسه كمؤسسة قوية ومرنة وقادرة على امتصاص الصدمات. اليوم، ومع تزايد الانتحارات، والاعتراف بالعجز أمام الصدمة النفسية، تنهار هذه الصورة رويدا رويدا.

الآثار النفسية تمتد إلى عائلات الجنود

ما يزيد من قتامة المشهد هو أن هذه الأزمة النفسية لا تقتصر على الجنود وحدهم، بل تمتد إلى عائلاتهم، حيث أشارت عدة تقارير إلى ارتفاع حالات العنف الأسري والاكتئاب بين عائلات الجنود العائدين من غزة. كما أن عددا من المستشفيات النفسية في الداخل المحتل تشهد ضغطا غير مسبوق من الإحالات القادمة من الجيش.

في ظل هذه الوقائع، يرى محللون فلسطينيون أن ما يحدث هو وجه من وجوه العدالة الكونية، حيث يدفع القاتل ثمن جريمته وإن لم يُحاكم في محكمة، فإن ضميره قد يتحول إلى قاض أشد قسوة. ويشير هؤلاء إلى أن المقاومة الفلسطينية، رغم تضحياتها الجسيمة، قد نجحت في زعزعة ما كان يُعتبر أعمدة معنوية للجيش الإسرائيلي، وفي مقدمتها صلابة الجندي وثقته في مؤسسته.

الخلاصة أن الحرب على غزة لم تنته بانسحاب أو وقف إطلاق نار. إنها مستمرة في أذهان الجنود، في كوابيسهم، في صور الدماء التي لا تُمحى من ذاكرتهم، وفي عزلة أرواحهم. لقد أطلقت غزة لعنتها على الجيش الذي اعتدى عليها، وها هو هذا الجيش يعاني في صمت، يدفع الثمن على هيئة أرواح تزهق بلا رصاصة، بفعل وجع داخلي لا يُرى، لكنه يفتك بلا رحمة.

إن استمرار هذه الظاهرة يستدعي تسليط الضوء من كل الجهات الحقوقية والصحفية، ليس فقط لكشف زيف رواية القوة التي تتبناها إسرائيل، بل أيضا لفضح التكلفة النفسية المروعة لحرب غير عادلة تُشن ضد شعب محاصر ومجروح، لكنها كشفت للعالم هشاشة الجلاد أمام ضحية لم تنكسر.

أصبحت أكثر الأماكن جوعا في العالم

غزة تموت تحت الحصار

منذ أكثر من سبعة أشهر، يعيش قطاع غزة في جحيم يومي لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر، حيث يتعرض أكثر من مليوني نفس بشرية لحرب شاملة لا تقتصر على القنابل والصواريخ، بل تمتد إلى الخبز والماء والدواء، فبعد أن مزّقت آلة الحرب الإسرائيلية البنية التحتية للقطاع، وشرّدت مئات الآلاف من منازلهم، ها هي اليوم تستخدم سلاحًا جديدًا في معركتها: الجوع الممنهج.

غزة، التي كانت من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، باتت اليوم رسميًا – حسب تقارير الأمم المتحدة – أكثر مكان جوعًا في العالم، لا لأن الطبيعة قست عليها، ولا لأن مواردها نضبت بفعل الكوارث، بل لأن دولة الاحتلال اختارت التجويع كوسيلة للإبادة والتهجير، ضمن خطة معلنة أو مضمرة لتفريغ القطاع من سكانه، تحت غطاء الحرب على «حماس»، بينما الضحايا الحقيقيون هم النساء والأطفال والمسنون والمدنيون العزل.

سياسة التجويع: سلاح الإبادة الجديد

منذ يوم 7 أكتوبر 2023، تشن «إسرائيل» عدوانًا غير مسبوق على قطاع غزة، استخدمت فيه كل وسائل التدمير، لكن مع بداية مارس 2025 دخلت الحرب طورًا جديدًا، حيث تم إغلاق جميع المعابر بشكل كامل، ومنع دخول أي مساعدات غذائية أو طبية أو وقود، ما أدى إلى توقف عمل المستشفيات والمخابز ومحطات المياه وحتى المطابخ الخيرية التي كانت تشكل شريان الحياة الوحيد لعشرات الآلاف.

تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر حديثًا عن الأمم المتحدة، يقر بأن 470 ألف شخص في غزة يواجهون ما يسمى «الجوع الكارثي» – وهي المرحلة الخامسة والأخطر من تصنيفات الأمن الغذائي، أي أنهم يواجهون خطر الموت جوعًا، هذه النسبة شهدت ارتفاعًا بنسبة 250٪ خلال أشهر قليلة فقط، ما يؤكد أن الوضع يتدهور بوتيرة مرعبة.

جوع الأطفال والأمهات: الضحية الأولى لسياسة الحصار

المأساة في غزة لا تقتصر على شح الغذاء، بل تمتد إلى سوء التغذية الحاد الذي يهدد مستقبل الأجيال، وفق التقرير ذاته، فإن أكثر من 71 ألف طفل و17 ألف أم يحتاجون إلى علاج فوري من سوء التغذية، في حين تشير تقديرات منظمة اليونيسف إلى أن الأعداد في ازدياد مستمر، وسط تحذيرات من انهيار الخدمات الصحية تمامًا.

وفي ظل استمرار الحصار، أعلنت منظمات دولية كبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف نفاد مخزوناتها الغذائية والصحية بالكامل، فقد توقفت المخابز الـ25 المدعومة بالطحين والوقود، ما جعل العائلات تعجز عن تأمين رغيف الخبز، وبدأت أعراض المجاعة الحقيقية تظهر: أطفال بوجوه شاحبة، بطون منتفخة، وعيون غائرة، وصرخات ألم لا تجد من يستجيب.

ما وراء الحصار: التهجير كهدف استراتيجي

بعيدًا عن الذرائع الأمنية التي تسوقها «إسرائيل» لتبرير حصارها الوحشي، فإن الهدف الحقيقي واضح لكل من يريد أن يرى، دفع السكان نحو الاستسلام أو الرحيل، سياسة التجويع الجماعي لم تأتِ بمحض الصدفة، بل تندرج في إطار خطة مدروسة للتهجير القسري، تستكمل مسار النكبة المستمرة منذ 1948.

التحذيرات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة، ومنها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، جاءت صريحة: «يجب استعادة الوصول الإنساني فورًا ورفع الحصار المفروض على غزة»، محذرة من انهيار الزراعة، وانتشار أوبئة مميتة، وانفجار الوضع بشكل يهدد وجود أكثر من 2.1 مليون إنسان في القطاع.

وحسب المديرة التنفيذية لليونيسف، كاثرين راسل، فإن «خطر المجاعة لا يأتي فجأة»، بل هو نتيجة «سياسات ممنهجة تمنع الوصول إلى الغذاء وتدمر الأنظمة الصحية»، كلمات صادقة تكشف أن ما يحدث في غزة ليس كارثة طبيعية بل جريمة مكتملة الأركان.

ازدواجية المعايير الدولية: صمت مُريب على جريمة إبادة

المفارقة المريرة أن العالم، رغم توافر الأدلة والتقارير والتحذيرات، يواصل التفرج بصمت على ما يمكن اعتباره جريمة إبادة جماعية بطيئة، الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لا تزال تمد «إسرائيل» بالسلاح والغطاء السياسي، في حين تعجز الأمم المتحدة عن فرض ممرات آمنة للمساعدات، أو حتى إصدار قرار ملزم بوقف الحصار.

إن التجويع في غزة هو أداة ضغط سياسي وعسكري، وليس مجرد نتيجة عرضية لحرب، فـ«إسرائيل»، كما كشفت تقارير صحفية واستقصائية، تستخدم سلاح الحصار لتطويع الشعب الفلسطيني، أو دفعه نحو الرحيل الجماعي، في سابقة خطيرة تعيد إلى الأذهان أسوأ فصول التاريخ الحديث من جرائم التطهير العرقي.

نحو العدالة الإنسانية: ضرورة رفع الحصار فورًا

لا يمكن لمجتمع إنساني يدعي احترام الكرامة البشرية أن يقف مكتوف الأيدي أمام أطفال يموتون جوعًا، أمام أمهات يرضعن من دموعهن بدل الحليب، وأمام شعب بأكمله يُحاصر لأنه يرفض الركوع، إن رفع الحصار عن غزة ليس مطلبًا إنسانيًا فقط، بل هو واجب أخلاقي وقانوني يجب أن تتحرك من أجله الشعوب الحرة، والمنظمات الحقوقية، وكل من بقي في ضميره حي.

المأساة لم تنتهِ، بل هي في أوجها، والتاريخ لن ينسى أن غزة جاعت بينما كان العالم يعرف – ويصمت، فهل نتحرك قبل فوات الأوان؟ أم سنكتب فصلاً جديدًا في كتاب الإبادة الجماعية الموقعة بصمت المتحضرين؟

الوقت ينفد... والضمير العالمي في اختبار مصيري.

أمام فظاعة الجرائم المرتبكة في غزة
نداءات أمريكية عاجلة لكبح العدوان الصهيوني ومحاسبة نتنياهو

مع استمرار الحرب المفتوحة على قطاع غزة لأكثر من 580 يومًا، وتزايد المؤشرات على تصعيد إسرائيلي شامل يهدد بتحويل القطاع إلى أنقاض وساحة مجاعة شاملة، تتصاعد الدعوات داخل الولايات المتحدة وخارجها لمحاسبة الحكومة الإسرائيلية ووقف الدعم غير المشروط لها.

وفي هذا السياق، وجهت منظمات حقوقية أمريكية، أبرزها «مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية» (CAIR)، دعوة عاجلة إلى الكونغرس للتحرك قبل فوات الأوان، ووقف ما وصفوه بـ«خطة نتنياهو لتجويع غزة وتهجير سكانها بالقوة».

بين الاحتلال والمجاعة: سيناريو مرعب يتشكل في غزة

تشير المعطيات الميدانية من غزة إلى أن «إسرائيل»، بقيادة رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، تسير نحو تنفيذ خطة معلنة للسيطرة الكاملة على القطاع، وذلك من خلال العملية العسكرية المسماة «مركبات جدعون»، التي تهدف إلى «تطهير» غزة من سكانها، حسب تعبير مسؤولين إسرائيليين، ويخشى كثيرون من أن تكون هذه العملية مقدمة لفرض وقائع جديدة، تتجاوز الحرب التقليدية إلى سياسات استيطانية وتهجيرية.

التحذيرات تتزايد من أن «إسرائيل» تستغل صمت المجتمع الدولي والتواطؤ السياسي لبعض القوى الكبرى لفرض تسوية أحادية بالقوة، عنوانها: «أرض بلا شعب»، عبر التجويع، القصف العشوائي، ومنع المساعدات الإنسانية.

مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية يقرع ناقوس الخطر: «تحركوا قبل ألا يبقى أحد»

في رسالة مفتوحة حملت لهجة غير معتادة من الحزم، دعا مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية جميع أعضاء الكونغرس إلى «التحدث علنًا وبصوت واضح ضد خطة الحكومة الإسرائيلية لاحتلال غزة وتسويتها بالأرض، ودفع من تبقى من الفلسطينيين إلى معسكرات تمهيدًا لطردهم الجماعي»، حسب ما جاء في نص الرسالة الموقعة من قبل مدير الشؤون الحكومية روبرت إس. مكو.

مكو شدد على أن نتنياهو «أعلن صراحة أن الحرب ستستمر حتى بعد الإفراج عن الرهائن، وهو ما يعكس نية سياسية وليست أمنية»، مطالبًا بوقف فوري لمبيعات الأسلحة الأمريكية لـ«إسرائيل»، وربطها باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

إبادة على الهواء مباشرة: الأطفال يموتون جوعًا

في مشهد يعيد إلى الأذهان المجاعات الكبرى في تاريخ البشرية، يواجه سكان غزة – أكثر من 2.3 مليون نسمة – خطر الموت البطيء جوعًا، ووفقًا لتقرير صدر حديثًا عن «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» (IPC)، هناك ما لا يقل عن 244 ألف شخص يعيشون حاليًا في المرحلة الخامسة من المجاعة، وهي أعلى مراحل انعدام الأمن الغذائي، حيث يُسجل فيها وفيات جماعية وسوء تغذية حاد وانهيار تام للبنى الخدمية.

مأساة الجوع تترافق مع غارات مكثفة استهدفت المدنيين، حيث استشهد 115 فلسطينيًا في أقل من يوم واحد، غالبيتهم من الأطفال والنساء، في مناطق كبيت لاهيا وجباليا، وأكدت تقارير أن مئات الأطفال قضوا جوعًا، بينما تتعفن شاحنات المساعدات عند المعابر المغلقة.

جرائم حرب؟ محكمة العدل الدولية تفتح الملف

العدوان الإسرائيلي لا يقتصر على القصف، بل يشمل سياسة تجويع ممنهجة ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، حسب ما ورد في دعوى قدمتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، تتهم «إسرائيل» بارتكاب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين.

كما تلاحق المحكمة الجنائية الدولية رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت بتهم تشمل استخدام التجويع كسلاح، التهجير القسري، والقتل الجماعي، وهي سابقة تهدد بوضع قادة «إسرائيل» في قفص الاتهام دوليًا، في حال استُكمل التحقيق وصدرت أوامر توقيف.

الغضب في قلب واشنطن: بن كوهين يُعتقل داخل الكونغرس

مشهد لافت جسده بن كوهين، المؤسس المشارك لشركة «بن آند جيري»، حين اقتحم جلسة استماع في مجلس الشيوخ الأمريكي وصرخ قائلًا: «أنتم تقتلون الأطفال الفقراء في غزة بشراء القنابل، وتقطعون المساعدات عن أطفال أمريكا!»، قبل أن يُعتقل ويُخرج من القاعة وسط صدمة بعض الحضور.

كوهين أضاف: «على الكونغرس إنهاء الحصار فورًا، وفتح أبواب غزة لدخول الغذاء والدواء، لا يمكن أن يستمر العالم في مشاهدة الأطفال يموتون بصمت».

تحرك تشريعي خجول... ولكن لافت في تطور سياسي مهم، وقع 27 سيناتورًا ديمقراطيًا وعضوان مستقلان على بيان يطالب إدارة الرئيس دونالد ترامب (وفقًا لتسلسل زمني افتراضي في التقرير) باستخدام كل الوسائل الدبلوماسية لوقف الحرب ورفع الحصار، والإفراج عن الرهائن.

إلا أن هذا التحرك، رغم أهميته الرمزية، لا يرقى بعد إلى تشكيل ضغط تشريعي حقيقي على الإدارة الأمريكية، التي تواصل تقديم الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي الكامل لـ«إسرائيل»، رغم تصاعد الانتقادات الداخلية والخارجية.

منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى الآن، أسفر العدوان الإسرائيلي على غزة عن استشهاد أكثر من 172 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح، أغلبهم من الأطفال والنساء، إلى جانب أكثر من 14 ألف مفقود تحت الأنقاض، وبينما تُحاصر غزة منذ عام 2007، إلا أن ما يجري اليوم يتجاوز كل الخطوط الحمراء الإنسانية.

في رسالته الأخيرة، قال مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية «رجاءً، ارفعوا أصواتكم، الآن، وليس غدًا، لأننا قد نصل إلى لحظة لا يبقى فيها أحد لننقذه»، وحده الضمير العالمي قادر على منع كارثة إبادة في غزة، لكن السؤال هو: هل بقي من يسمع؟

أوروبا تستفيق متأخرة:

خطوات لمعاقبة إسرائيل بعد 18 شهراً من حرب إبادة في غزة

محمد بن محمود

بعد مرور 18 شـــهرًا عـــلى واحدة من أكثر الحـــروب الإسرائيلية دموية وتدمـــيرًا ضد المدنيـــين في قطاع غزة، بدأت بعـــض الحكومـــات الأوروبية تتحدث أخيرًا بلغة المحاســـبة، وتلمح إلى فرض عقوبات عـــلى إسرائيل، أو مراجعة علاقاتها معهـــا. ولكن، هل يمكن اعتبـــار هذه الخطوات «صحوة ضمير» فعلية؟ أم أنها محض مناورة سياســـية جاءت تحت ضغط شعبي متعاظم وحرج دولي متنامٍ من موقف أوروبي وصف على نطاق واســـع بأنه متواطئ أو صامت على الجريمة؟

أوروبـــا الرســـمية: صحـــوة متأخـــرة أم منـــاورات رمزيـــة؟ منذ انطلاق العـــدوان الإسرائيلي على غزة في أكتوبر 2023، اتســـم الموقف الأوروبي الرســـمي غالبًا بالغموض أو التواطـــؤ. حيث اكتفـــى كثير من القـــادة الأوروبيين بإصـــدار بيانات باهتة تُدين «العنف مـــن الجانبين»، في تكرارٍ للمعادلـــة الأخلاقية المختلّة التي تســـاوي بين الضحيـــة والجلاد. غـــير أن التطورات الأخيرة تشـــير إلى تحـــوّل نســـبي. فقد أعلنـــت إيرلندا وإسبانيا وبلجيكا رسميًا دعمها لإعادة النظر في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، بينما أوقفت دول مثل إيطاليا وبلجيـــكا تصدير بعض أنواع الأســـلحة أو المعدات العسكرية التي قد تُستخدم في القتال داخل غزة. كما أقدمـــت بريطانيا، خارج الاتحاد الأوروبي، عـــلى تعليق بعض صفقات التســـليح الموجهـــة لإسرائيل. وهي خطوة رمزيـــة، لكنها تعكس تصدعًا في الإجمـــاع الغربي التقليـــدي الذي لطالما منح إسرائيل غطاء دبلوماسيًا وأمنيًا مطلقًا. وفي نفس السياق هددت بريطانيا بمحاسبة الاحتلال واستدعت سفيره خلال الأسبوع الجاري.

الشـــارع الأوروبـــي: الضمـــير الـــذي ســـبق الحكومـــات لكن هذه التحركات الرسمية لا يمكن فهمهـــا دون النظر إلى مـــا يجري في الشـــارع الأوروبي. فمنذ الأســـابيع الأولى للعدوان، شـــهدت مدن أوروبية كبرى، مثـــل لندن وباريـــس وبرلين وأمســـتردام وأوســـلو، تظاهـــرات أسبوعية ضخمة، شـــارك فيها مئات الآلاف مـــن المواطنين، مطالبين بوقف الحـــرب ورفـــع الحصار عـــن غزة. لم تقتصر هذه التظاهرات على الشتات الفلسطيني أو العربي، بل شاركت فيها شرائح واســـعة من النقابات، طلاب الجامعات، المثقفين، الفنانين، وحتى بعض النخب الأكاديمية والسياســـية التي باتت تنتقد علنًا صمت حكوماتها. وقد وصلت هـــذه التحركات إلى مراكز القرار، حيث تعـــرض نواب في البرلمان الأوروبي وبرلمانـــات محلية إلى ضغط غير مســـبوق من قواعدهم الشعبية لتبني موقف أكثر جرأة تجاه إسرائيل.

المقاومة الفلســـطينية: التحركات الأوروبيـــة إيجابيـــة ولكنها لا تكفي في رد رســـمي المقاومة الإســـلامية اعتبرت حماس أن الخطوات الأوروبية الأخيرة «جاءت نتيجة نضال الشـــعب الفلســـطيني وتضحياتـــه، وضغط الشـــارع الأوروبي»، لكنها شـــددت على أنهـــا «خطوات غـــير كافية ما لـــم تتبعها إجـــراءات عمليـــة مثل فرض عقوبـــات اقتصاديـــة ووقف شامل لتصدير الأســـلحة لإسرائيل». وأضاف بيان المقاومـــة أن «العدوان المســـتمر على غزة، بما فيه سياســـة التجويـــع ومنع الـــدواء، لا يمكن أن يُواجَه إلا بمواقـــف جذرية حقيقية، تُنهي التواطؤ الدولي مع الاحتلال».

السياســـة الأوروبيـــة بـــين ازدواجية المعايير وإرث الاســـتعمار إن الموقـــف الأوروبي مـــن حرب غزة يكشـــف، بوضوح، التناقـــض القائم في سياســـات الغرب عامـــة، وأوروبا تحديدًا. ففي الوقت الذي سارعت فيه عواصم أوروبية إلى فـــرض عقوبات قاســـية على روسيا بســـبب غزوها لأوكرانيـــا، ورفعت لـــواء الدفاع عن القانـــون الدولي، تعاملـــت مع حرب إسرائيل على غـــزة بمعايير مزدوجة. فإسرائيـــل، التـــي ارتكبت بحســـب منظمـــات حقوقيـــة جرائـــم حرب واضحـــة، لـــم تواجـــه في الشـــهور الأولى مـــن العـــدوان أي تهديد جدي بقطـــع العلاقات أو وقـــف الدعم، بل اســـتمرت بعض العواصم في تصدير الأســـلحة لهـــا، رغم التقاريـــر التي أكـــدت اســـتخدامها في اســـتهداف المدنيـــين والبنيـــة التحتيـــة المدنية. هذا التناقض عـــزز من صورة أوروبا كقوة اســـتعمارية ســـابقة لم تبرأ بعـــد مـــن تحاملهـــا التاريخي على الشـــعوب المســـتضعفة، وخاصة في الشرق الأوسط. فالغرب الذي يرفض التطبيع مع أنظمة تُقمع شـــعوبها، لا يجد حرجًـــا في التطبيع الكامل مع دولة احتلال تمارس سياســـة فصل عنـــصري بشـــهادة منظمـــة العفو الدوليـــة وهيومـــن رايتـــس ووتش.

التقديـــر الســـياسي: مـــاذا وراء هـــذه التحـــركات الآن؟ التحليل الســـياسي يشـــير إلى أن هذه التحـــركات لا تنبع فقـــط من وعي أخلاقي، بل من تقدير أوروبي متأخر بأن اســـتمرار دعم إسرائيل دون قيد يهدد مصالـــح أوروبا في العالم العربي والإســـلامي، ويقـــوّض مصداقيتها في الدفـــاع عـــن القانـــون الـــدولي. كما أن تزايد الكلفة السياسية للانحياز لإسرائيل، داخليًا وخارجيًا، دفع العديد من الحكومـــات إلى إعـــادة النظر في تموضعهـــا، خصوصًا أن الصراع طال أمده، وبدأت صور المجـــازر المتكررة تُحرج وســـائل الإعـــلام الكبرى التي حاولت في البداية التستر على الحقيقة. ورغم أهميـــة التحـــركات الأوروبية الأخـــيرة، إلا أنهـــا تظـــل متأخـــرة ومنقوصـــة، ويجب ألا يُنظـــر إليها كتعويض عن الصمـــت الطويل الذي صاحب المجـــازر الإسرائيلية في غزة. إن أوروبـــا مطالبة اليـــوم بأكثر من التنديـــد اللفظي، فهي أمـــام اختبار أخلاقـــي وتاريخي، يتمثـــل في مدى استعدادها لفرض عقوبات حقيقية، ووقـــف صفقات الســـلاح، والضغط على إسرائيل للانصياع للقانون الدولي. فالشـــعوب الأوروبية قالت كلمتها في الشـــوارع، والمقاومة قالت كلمتها في الميدان، وبقي على أوروبا الرسمية أن تختار: إمـــا أن تكون طرفًا في العدالة، أو تظل شريكًا في الجريمة.

لدفعها الى رفع الحصار عن غزة

هجمات يمنية مرتقبة على مطار بن غوريون

في تحول استراتيجي غير مسبوق، أعلنت حركة أنصار الله اليمنية عن نيتها تنفيذ ضربات عسكرية مباشرة على مطارات الكيان الصهيوني، وفي مقدمتها مطار بن غوريون، هذا الإعلان لم يكن مجرد تهديد إعلامي، بل يأتي في سياق تصعيد محسوب ومتدرج بدأ منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، وامتد ليطال المصالح الحيوية للكيان في البحر الأحمر.

دلالات هذا التصعيد تتجاوز الرد على جرائم الحرب الإسرائيلية، لتؤكد أن اليمن بات طرفًا فاعلًا في معادلة الردع الإقليمي، وقادرًا على التأثير في عمق العدو، ما يميّز هذه المرحلة هو اتساع رقعة المقاومة، ليس فقط جغرافيًا، بل أيضًا نوعيًا، فالقوة التي كانت محاصرة في صنعاء والحديدة، باتت اليوم تلوّح بقصف تل أبيب واللد، هذه التطورات تفتح الباب أمام تساؤلات عميقة حول مستقبل الكيان الصهيوني في ظل ضغط متعدد الجبهات، وتكشف حجم التحول في موازين القوة على الساحة الإقليمية.

ضربات يمنية مرتقبة

لطالما نظر العالم إلى اليمن كبلد يعاني ويلات الحرب الداخلية والحصار الخانق، لكن التطورات الأخيرة أثبتت أن هذه الدولة المحاصرة استطاعت تحويل معاناتها إلى مصدر قوة وردع، التصريحات الأخيرة الصادرة عن نصر الدين عامر، رئيس لجنة الإعلام في حركة أنصار الله، بشأن استهداف مطارات الاحتلال، تعكس نقلة نوعية في استراتيجية المقاومة اليمنية، لم يعد الرد يقتصر على حماية الداخل اليمني من العدوان، بل أصبح يشمل المبادرة إلى الهجوم على مراكز حيوية خارج الحدود.

القرار اليمني لا يأتي في فراغ، بل هو استكمال لمسار طويل من بناء القوة الصاروخية والمسيّرة، وتنفيذ عمليات نوعية دقيقة في البحر الأحمر ضد سفن لها علاقة بالكيان الصهيوني، اليوم، حين تهدد صنعاء باستهداف مطار بن غوريون، فإنها تتحدث من موقع الثقة والتجربة، لا من باب الدعاية.

يجدر الإشارة هنا إلى أن اليمنيين يتمتعون بالثبات في القول والصدق، ولديهم القدرة على هذا الأمر، وعلى الرغم من أن الصهاينة لا يرغبون في الحديث عن عواقب هجمات أنصار الله، فإن الهجمات الوحشية التي شنها النظام الصهيوني على صنعاء والحديدة تدل على عمق الخسائر التي تكبدوها جراء هجمات أنصار الله.

إن عمليات أنصار الله، إلى جانب الضغط على البنية العسكرية، أثرت نفسيًا أيضًا على المجتمع الصهيوني، ما أدى إلى تراجع قدرة المجتمع الصهيوني على التحمل إلى أدنى حد، وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على حكومة نتنياهو، التي تعاني أصلًا من هشاشة داخلية وصراع سياسي.

الصدمة النفسية والضغط السياسي داخل الكيان الصهيوني

لا تقتصر آثار عمليات أنصار الله على الجانب العسكري فقط، بل تمتد إلى الجبهة الداخلية للكيان الصهيوني التي تعاني من تصدعات متزايدة، تهديد الملاحة الجوية، خصوصًا في مطار بحجم وأهمية بن غوريون، يضرب أحد أعمدة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في «إسرائيل»، فالهجمات أو حتى التهديدات الجدية باستهداف المطار تولد ذعرًا نفسيًا لا يُستهان به، وخصوصًا في أوساط المستوطنين الذين يعيشون تحت ضغط دائم من سقوط الصواريخ القادمة من غزة أو لبنان، والآن من اليمن.

هذا القلق المجتمعي يعكس نفسه مباشرة في المشهد السياسي، حكومة نتنياهو تواجه تحديات مركبة: تصاعد الغضب الشعبي، التململ داخل الائتلاف الحاكم، والانقسام بشأن كيفية إدارة الحرب، عمليات أنصار الله أضافت طبقة جديدة من التعقيد، حيث أظهرت أن الحرب لم تعد مقتصرة على جبهة واحدة، بل باتت متعددة الاتجاهات، ما يجعل قدرة الكيان على إدارة الصراع محدودة وتكاد تقترب من الانهيار السياسي والأمني، في هذا السياق، يصبح اليمن لاعبًا لا يمكن تجاهله، لا في الميدان ولا في معادلة التأثير السياسي.

تصعيد يمني يكشف هشاشة الأمن البحري الإسرائيلي

أعلنت القوات المسلحة اليمنية رسميًا عن إدراج ميناء حيفا ضمن بنك أهدافها العسكرية، في خطوة نوعية تُظهر تصاعد وتيرة الردع اليمني تجاه الاحتلال الصهيوني، جاء هذا الإعلان بعد أيام فقط من استهداف مطار بن غوريون، ما يؤكد أن صنعاء انتقلت من التهديد إلى الفعل، ومن الدفاع إلى الهجوم الاستراتيجي.

العميد يحيى سريع، المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، أوضح أن إدراج حيفا هدفًا عسكريًا يأتي ردًا على الجرائم المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، والحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، البيان وجّه إنذارًا واضحًا لكل السفن والشركات البحرية التي تتعامل مع الميناء، بأن حيفا أصبحت منطقة اشتباك منذ لحظة الإعلان.

هذا التطور يكشف هشاشة الأمن البحري الإسرائيلي، ويُظهر عجز الاحتلال عن تأمين منشآته الحيوية في ظل توسع التهديدات من أكثر من جبهة، فالتحول من استهداف ميناء أم الرشراش إلى التلويح بقصف حيفا، يعكس تصعيدًا مدروسًا يحمل أبعادًا استراتيجية لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تمتد إلى الاقتصاد الإسرائيلي والبنية التحتية التجارية، لم تعد صنعاء تقف فقط عند دعم غزة بالتصريحات، بل باتت تمارس ضغوطًا عملية تقلب موازين الاشتباك وتضع الكيان أمام تحديات غير مسبوقة في تاريخه البحري والعسكري.

الردع اليمني يفرض قواعد اشتباك جديدة

التحول في الاستراتيجية اليمنية من استهداف السفن في البحر الأحمر إلى التهديد المباشر لميناء حيفا في شرق المتوسط، يدل على نقلة نوعية في القدرات العملياتية والتكتيكية للقوات المسلحة اليمنية، نجاح صنعاء في فرض حصار بحري على ميناء أم الرشراش، ودفع شركات الملاحة العالمية إلى إعادة تقييم مساراتها، شكل نقطة انطلاق لتوسيع رقعة التأثير، إدراج ميناء حيفا لم يكن خطوة عشوائية، بل هو تحرك محسوب ضمن خطة تصعيد تدريجي تسعى من خلالها أنصار الله إلى الضغط على الاحتلال عبر شرايينه الحيوية الاقتصادية.

هذا النوع من الردع لا يُقاس فقط بالقوة النارية، بل بقدرته على التأثير النفسي والسياسي، وتعطيل المصالح الحيوية للعدو، تهديد حيفا – الذي يُعد من أكبر موانئ الاحتلال – يرسل رسالة مفادها بأن كل نقطة تساهم في حصار غزة ستكون هدفًا مشروعًا، كما يربك خطط الاحتلال الذي بات عاجزًا عن تأمين سواحله ومرافقه أمام تهديدات قادمة من آلاف الكيلومترات.

في هذا السياق، اليمن لا يفرض فقط واقعًا عسكريًا جديدًا، بل يقدّم نموذجًا في إدارة معركة متعددة الأبعاد والجبهات، تساهم في استنزاف الكيان الصهيوني سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وترسخ مكانة صنعاء كرقم صعب في معادلة الردع الإقليمي.

في النهاية، اليمن تحول إلى منصة استراتيجية لضرب الكيان الصهيوني وتوسيع معادلات الردع، تهديد مطارات الاحتلال هو تعبير عن جاهزية متقدمة ورؤية متكاملة للمواجهة، في ظل هذا الواقع الجديد، تبدو «إسرائيل» عاجزة عن احتواء الخطر اليمني، الذي يتوسع مع كل يوم ويعيد رسم خريطة القوة في الشرق الأوسط.

موسم الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم تحت مجهر «24/24»

الترجي متعاقد مع البطولة، تألق البقلاوة وجرجيس والمتلوي، والإفريقي والصفاقسي يخيبان الآمال

متابعة : محمد هارون

أسدل الستار يوم الخميس الفارط 15 ماي الجاري عن بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم التونسية للموسم الرياضي الحالي 2025-2024، بإجراء الدفعة الثانية من مباريات الجولة الختامية لمرحلة الإياب. وأحرز الترجي الرياضي على لقب البطولة رقم 34 في تاريخه، في ما اقتلع الاتحاد المنستيري تعادلا ثمينا من خارج الديار أمام صاحب الصدارة، لينفرد بالمرتبة الثانية التي أهلته للمشاركة في مسابقة رابطة الأبطال الإفريقية الموسم القادم 2026-2025 بعد هزيمة النجم الساحلي في عقر داره أمام النادي الصفاقسي ليكتفي بالمرتبة الثالثة وسيشارك في مسابقة كأس الكنفدرالية الإفريقية الموسم المقبل إلى جانب النادي الإفريقي صاحب المرتبة الرابعة. وفي أسفل ترتيب البطولة، غادر كل من اتحاد تطاوين وقوافل قفصة الرابطة الأولى.

الترجي يعود من بعيد

فاز الترجي الرياضي بالبطولة للموسم الثاني على التوالي رغم أنه أنهى مرحلة ذهاب بطولة الرابطة الأولى في المرتبة الخامسة، كما عاني من عدة مشاكل داخلية بداية الموسم، غير أنّه سرعان ما أعاد ترتيب بيته الداخلي ليعود بقوة خلال مرحلة الإياب. فاز على جميع منافسيه ليتوج باللقب قبل جولة من نهاية الموسم الكروي. يملك الفريق أفضل خط هجوم برصيد 57 هدف، والذي يمثل مصدر قوته. الهيئة المديرة لفريق باب سويقة، اتخذت قرارا استثنائيا حين قررت إنهاء العلاقة التعاقدية مع المدرب الروماني «ريجيكامف» والتعاقد مع ماهر الكنزاري لتولي الإشراف على المقاليد الفنية خلال مرحلة الإياب. المدرب الجديد عرف كيف يتعامل مع مجريات المباريات خاصة وأنه نجح في قيادة فريقه السابق الملعب التونسي لتصدر بطولة الرابطة المحترفة 1 خلال نهاية مرحلة الذهاب.

الإتحاد المنستيري : خسر اللقب وربح فريقا

أنهى الاتحاد المنستيري بطولة الموسم الحالي في المرتبة الثانية مستغلا هزيمة النجم الساحلي في الجولة الختامية أمام ضيفه النادي الصفاقسي، بعد أن قدّم أداء محترما على امتداد الموسم الرياضي 2024-2025. ويملك الفريق أفضل خط دفاع إذ لم تقبل شباكه سوى 11 هدفا ويضم عناصر شابة قادرة على المراهنة على الألقاب خلال المواسم القادمة. غير أنه انقاد إلى تعادل في الجولة قبل الأخيرة من مرحلة الإياب بملعب مصطفى بن جنات أمام ضيفه نجم المتلوي، ليتخلى على أمل المنافسة على لقب البطولة أمام الترجي الرياضي في المباراة الختامية. فريق الرباط أهدر عدة نقاط خلال مرحلة الذهاب، كلّفته غاليا خلال مرحلة الإياب وفشل في أكثر من مناسبة في حسم نقاط الفوز أمام أندية تعاني من أزمة نتائج.

النجم الساحلي : خسر المشاركة في رابطة الأبطال الإفريقية

ساد الإعتقاد بأن النجم الساحلي سيكون في طريق مفتوح للفوز على النادي الصفاقسي في مباراة الجولة الختامية من البطولة بالملعب الأولمبي بسوسة، ويضمن المشاركة في مسابقة كأس الكنفدرالية الإفريقية خلال الموسم الكروي القادم. غير أنّه تكبّد هزيمة نتيجة هدف لصفر أمام أحبائه، ونكد عليهم فرحة الاحتفالات بمرور 100 سنة على تأسيس فريق جوهرة الساحل. لقد كان أداء الفريق متذبذبا رغم أنه عاد من بعد بعدما كان قابعا في أسفل ترتيب المجموعة عند نهاية مرحلة الذهاب. النجم انهزم في 7 مناسبات، وهي أرقام تجعله لا يستحق التتويج بالبطولة. عانى الفريق كثيرا من الأزمة المالية الخانقة وعقوبة المنع من الانتدابات في عديد المناسبات، ومازال زبير بية رئيس الهيئة التسييرية في رحلة البحث عن جملة من الحلول لإنقاذ الجمعية قبل نهاية بطولة الموسم، والاستعداد للموسم القادم على مستوى الانتدابات ورفع العقوبات المنع المسلطة من الهياكل الرياضية الدولية.

النادي الإفريقي : الصراعات الداخلية وراء غياب التتويجات

حقّق النادي الإفريقي بداية الموسم الرياضي نتائج إيجابية، وتنبأت له جماهيره بالمراهنة على الألقاب في ظل مستشهر أمريكي جديد ضخّ المليارات في خزينة فريق باب جديد. وأثارت تصريحات الهيئة المديرة والأحباء تفاؤلا كبير بهيمنة الفريق على البطولة دون منافس خاصة اثر انتداب «فيلقا من اللاعبين»، غير أنّه سرعان ما انقاد إلى عدة هزائم وخسر 6 مرات على امتداد الموسم مما جعله خارج دائرة المنافسة على لقب البطولة. لقد أصيبت جماهير الإفريقي بخيبة أمل كبيرة خلال الموسم الكروي الحالي.

بداية قوية و موسم متميز لجرجيس والبقلاوة وتألق المتلوي

حقّق كل من الترجي الجرجيسي والملعب التونسي بداية قوية خلال الموسم الكروي الحالي، وأنهت البقلاوة مرحلة الذهاب في صدارة البطولة لتؤكد جدارة الفريق بالتتويج بكأس تونس الموسم الفارط والأداء المتميز الذي يقدمه لاعبوها. ويعتبر الترجي الجرجيسي مفاجأة الموسم لما قدّمه من أداء رائع على امتداد الموسم رغم تعثره خلال مرحلة الإياب. فريق «العكارة» يفتقد إلى رصيد بشري ثري نظرا لتواضع إمكانياته المالية وعدم قدرته على القيام بانتدابات من طراز عال، ورغم ذلك فقد اقتلع إعجاب المتابعين للشأن الكروي تحت إشراف المدرب السابق أنيس بوجلبان. موسم استثنائي وكان بالإمكان إنهاء الموسم في مرتبة تؤهله للمشاركة في مسابقة قارية خلال الموسم الرياضي المقبل. نجم المتلوي جلب إليه الانتباه بنتائجه المتميز خاصة أمام الفرق الكبرى، وساهم في حسم اللقب لفائدة الترجي في الجولة قبل الأخيرة حين فرض على الاتحاد المنستيري التعادل بملعب مصطفى بن جنات، في وقت ساد الاعتقاد بأن مباراة الجولة الختامية في ملعب رادس ستكون نهائي البطولة بين الترجي الرياضي والمنستير.

السي آس آس : موسم «مأساوي»

رفعت الهيئة المديرة للنادي الصفاقسي قبيل انطلاق الموسم الرياضي الحالي شعارات عديدة، أهمها إعادة الفريق لسالف إشعاعه والتعاقد مع المدرب البرتغالي الكسندر سانتوس والقيام بجملة من الانتدابات ... غير أنّ نهاية الموسم كانت «مأساوية» على جميع المستويات، ولم يتنبأ أشد المتشائمين بنهاية السي آس آس هذا الموسم. لقد انسحب الهيئة المديرة إثر الزج برئيسها في السجن لأسباب اقتصادية، وعادت الأمور من جديد لهيئة تسييرية وقتية ، كما انسحب الفريق منذ دور مجموعات مسابقة كأس الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم بتكبّده هزائم متتالية ومسيرة هي الأسوأ منذ تاريخ مشاركاته في المسابقات القارية على امتداد 4 عقود من الزمن. وانسحب النادي الصفاقسي بصفة مبكرة من الدور الثمن النهائي لكأس تونس كما أنهى الموسم في المرتبة السابعة التي جعلته خارج المسابقات القارية خلال الموسم القادم.

اتحاد تطاوين وقفصة يغادران

واجه اتحاد تطاوين صعوبات مالية وإدارية على امتداد الموسم، وفشلت الهيئة المديرة في تجاوز تلك الأزمات، ولم يكن تدحرجه للرابطة المحترفة الثانية يمثل مفاجأة للرأي العام الرياضي. كما عجز فريق قوافل قفصة عن مجاراة نسق الرابطة الأولى ماليا وبشريا ليتدحرج بسرعة للرابطة الثانية .

المهازل التحكيمية تتواصل

عرف البطولة مهازل تحكيمية في عديد المناسبات، وأثرت على نتائج المباريات، وتم اللجوء إلى التحكيم الأجنبي الذي كان أداؤه دون المطلوب. ورغم الاستعانة بتقنية «الفار»، إلا أنّ الأخطاء ظلت متراكمة مما يؤكد وجود لعبة الكواليس في عدة مقابلات، وتم التلاعب في نتائج مواجهات خاصة في مرحلة الإياب إلا أنه لا يمكن إثباتها بالحجة والبراهين. فساد التحكيم في كرة القدم التونسية سبب تعاسة بطولاتنا من أسفل الرابطات إلى الرابطة المحترفة الأولى.

مكتب جامعي فاشل بقرارات غريبة

المكتب الجامعي فاشل في إدارة الشأن الكروي على جميع المستويات، وبلغ به الأمر إصدار قرارات ليلا، كما يصر على الوقوع في الخطأ خدمة لبعض الأجندات وبعيدا عن الحقيقة والصواب.

النجم الرياضي الساحلي يحتفل بمئويته

قرن من المجد والنضال

محمد الدريدي

في قلب الكرة التونسية وعلى امتداد قرن كامل من الزمن، يقف النجم الرياضي الساحلي شامخًا، ليس فقط كفريق ، بل كرمز للهوية الرياضية التونسية، وكمدرسة صنعت أمجادًا تتجاوز حدود الساحل التونسي لتصل إلى القارة الإفريقية والعالم العربي. تأسس النجم في 1925 وسط ظروف صعبة كان فيها الشباب التونسي يبحث عن مساحة للتعبير عن ذاته، ووجد في الرياضة نافذة للمقاومة وللتأكيد على أن الإرادة لا تُقهر.

اليوم، وبعد 100 سنة من التحديات والانتصارات، يحتفل النجم بمئويته، ليس فقط كفريق كرة قدم، بل كمؤسسة رياضية واجتماعية ساهمت في بناء جزء هام من تاريخ تونس الرياضي، وكان لها دور محوري في تكوين أجيال من اللاعبين والمسيرين الذين حملوا راية الرياضة التونسية إلى القمة.

من نادٍ رياضي إلى رمز للنضال الوطني

لم يكن تأسيس النجم الرياضي الساحلي مجرد خطوة رياضية، بل كان في جوهره موقفًا سياسيًا واجتماعيًا ضد الاستعمار الفرنسي، حيث أراد الشباب التونسي أن يثبت أن الرياضة يمكن أن تكون أداة للتعبير، للصمود، وللمقاومة. ومنذ يومه الأول، كان النجم أكثر من مجرد فريق، كان قضية وطنية، وكان لاعبوه ومسيروه جزءًا من المعركة الكبرى التي خاضها التونسيون من أجل الكرامة والاستقلال.

لقد شكّل النجم فضاءً للحوار بين الرياضيين والمثقفين والسياسيين، حيث كان أحد المنابر التي عبّرت عن تطلعات التونسيين نحو الحرية والانعتاق من الاستعمار، وفي الوقت نفسه كان مساحة لصقل المواهب الرياضية التي تحولت فيما بعد إلى أسماء لامعة في كرة القدم التونسية.

مسيرة حافلة بالألقاب... من الهيمنة المحلية إلى التألق الإفريقي

منذ بداياته، كان النجم فريقًا يبحث عن المجد، ونجح في فرض اسمه بقوة على المشهد الرياضي المحلي والإفريقي. حقق النادي عشرات البطولات على المستوى الوطني، وكان أحد الأقطاب التي لا تغيب عن المنافسة على الألقاب، سواء في الدوري التونسي أو في كأس تونس. لكن طموح النجم لم يكن يومًا محدودًا بحدود تونس، بل امتد ليصل إلى القارة الإفريقية، حيث استطاع أن يحقق إنجازات تاريخية جعلته أحد أكثر الفرق احترامًا على مستوى القارة.

ما يميز النجم الرياضي الساحلي ليس فقط عدد الألقاب التي أحرزها، ولكن الروح القتالية التي أظهرها في المباريات الكبرى، والإصرار على أن يكون دائمًا في مقدمة الفرق التي تنافس في البطولات القارية. ومن دوري أبطال إفريقيا إلى كأس الكونفدرالية، أثبت النجم أنه ليس مجرد فريق عابر، بل أحد الأسماء الكبرى في الكرة الإفريقية، منافسًا شرسًا لأندية عريقة من مختلف الدول.

إرث الأجيال... صناع المجد في النجم

لم يكن النجاح الذي حققه النجم وليد الصدفة، بل كان نتيجة سنوات من العمل الدؤوب والتخطيط الاستراتيجي الذي ساهم في تكوين فريق قادر على المنافسة في أعلى المستويات. خلال القرن الماضي، مرّ على النجم الرياضي الساحلي عدد من اللاعبين والمسيرين الذين شكّلوا جزءًا أساسيًا من تاريخه، وكان لهم الفضل في تحقيق النجاحات التي جعلته واحدًا من أعرق الأندية في تونس.

تخرج من مدرسة النجم أسماء كبيرة حملت راية الكرة التونسية في مختلف المحافل الدولية، ومنهم لاعبين أصبحوا أساطير في ذاكرة الرياضة التونسية، حيث مثّلوا النجم بأفضل صورة ممكنة، وكانوا نموذجًا للأجيال القادمة من حيث الاحترافية والانضباط وروح التضحية في الملعب.

مئوية النجم... بين الاحتفال واستشراف المستقبل

اليوم، يحتفل النجم الرياضي الساحلي بمئويته وسط أجواء من الفخر والاعتزاز، فهو لا ينظر إلى الماضي فقط، بل يستعد لمستقبل حافل بالإنجازات. هذه المناسبة ليست مجرد احتفال، بل هي لحظة تأمل في المسار الذي قطعه النادي، وفي الرهانات المستقبلية التي عليه أن يخوضها ليواصل التألق والبقاء في القمة.

إن جماهير النجم اليوم لا تحتفل فقط بالمئوية، بل تجدد العهد مع ناديها، وتؤكد أنها ستظل دائمًا سندًا لهذا الفريق، تدعمه في اللحظات الصعبة، وتحتفل معه في اللحظات السعيدة. فما النجم الرياضي الساحلي إلا قصة عشق لا تنتهي، تتجدد مع كل بطولة، وتزداد قوة مع كل تحدٍ يواجهه النادي.

مدرسة في المجد والنضال... أبوابها لا تغلق أبدًا

على مدار مائة عام كان النجم الرياضي الساحلي أكثر من مجرد فريق، كان «مدرسة رياضية وثقافية» تخرّج منها أجيال من الرياضيين والمسيرين الذين تعلموا فيها معنى التضحية والعمل الجاد، وأصبحوا نموذجًا يحتذى به في عالم الرياضة. واليوم، يواصل النادي مهمته في صناعة نجوم المستقبل، وفي الحفاظ على المكانة التي اكتسبها عبر سنوات من الاجتهاد والعمل.

هنيئًا للنجم الرياضي الساحلي بمئويته، وهنيئًا لرياضة التونسية بهذا الفريق الذي يواصل كتابة التاريخ، بكل فخر وعزيمة وإصرار

جمعية الألعاب الفردية بزغوان تواصل كتابة التاريخ في البطولات الوطنية

محمد الدريدي

في مشهد رياضي يليق بأبطال حقيقيين، تواصل جمعية الألعاب الفردية بزغوان فرض حضورها القوي في المنافسات الوطنية، بعد التألق اللافت لملاكميها في البطولة الوطنية للكيك بوكسينغ اختصاص K1 الأسبوع الماضي، حيث نجح اثنان منهم في بلوغ الدور النهائي. واليوم، يضاف إنجاز جديد لسجل النجاحات، إذ تمكن الملاكم محمد بوزيد من حجز مكانه في نهائي البطولة الوطنية للملاكمة، بعد تفوقه على ملاكمي جمعيتي وحدات التدخل والملعب التونسي، في مواجهة لم تخلو من التحدي والإصرار.

هذا النجاح هو ثمرة جهود متواصلة من الطاقم الفني، وعلى رأسه المدرب كريم بلحاج، الذي عمل بجد إلى جانب الرياضيين لصقل مهاراتهم وتحقيق أفضل النتائج. ومع هذا التألق المستمر، يبقى السؤال مطروحاً حول مدى اهتمام الجهات الرسمية بدعم هذه الجمعية الواعدة، التي تثبت في كل مناسبة أنها تستحق تسليط الضوء والتشجيع.

ومن هنا، نوجه دعوة صادقة إلى المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بزغوان وإلى السيد والي زغوان لمراجعة مدى الاحتفاء بهذه المواهب، التي غالباً ما يتم تهميشها في المناسبات الرسمية، رغم أنها ترفع راية الرياضة الجهوية عالياً. فليس من الإنصاف أن تبقى جمعية الألعاب الفردية بزغوان بعيدة عن التكريم، في الوقت الذي تحقق فيه إنجازات تستحق الإشادة والدعم. إن منح هذه الجمعية المكانة التي تستحقها في المشهد الرياضي ليس مجرد تقدير، بل هو استثمار في رياضة تونسية تزخر بالكفاءات وتستحق الدعم الكامل.